الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة " الجزائر" – 2 –

كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية

قسم علم الاجتماع

تخصص علم الاجتماع السياسي

رسالة لنيل شهادة الماجستير تحت عنوان:

الواقع السياسي وأثره في تنامي ظاهرة الجريمة

(دراسة ميدانية بحي الحمري بمدينة وهران كنموذج)

من إعداد الطالب:

حاج حمدوش مقدم

تحت إشراف الأستاذ:

الدكتور عبد الغني مغربي

السنة الجامعية:

2012/2011

كلمة شكر

أحمد الله حمدا كثيرا مباركا فيه ونشكره، بإذنه وصلت إلى إنجاز هذا العمل، راجيا منه أن يجعله في ميزان حسناتنا.

أتقدم بعبارات الشكر والعرفان إلى الأستاذ الدكتور " عبد الغني مغربي" على ما له من فضل علينا، بداية بمحاضراته ودروسه النظرية المميزة، إلى قبوله الإشراف على تحضير هذه الرسالة، وما قدمه لنا من نصائح وتوجيهاته التي بقدر ما استفدنا منها في إنجاز هذا العمل، كانت لنا أيضا سندا قويا ومنبعا لا ينضب للإرادة والعزم، ودعمه الفعال، مما كان له الأثر الكبير في ميلاد هذا البحث.

وأتقدم بفائق الاحترام والتقدير والشكر الجزيل إلى الأستاذ الدكتور "بوزيرة خليفة" الذي أفادنا بمختلف الدروس النظرية. وإلى جميع أساتذة علم الإجتماع السياسي بجامعة الجزائر -2- الذين لهم الفضل في تكويننا.

وإلى جميع من قام بتشجيعي، ومنحني الوقت الكافي لإكمال هذا العمل، وإلى كل الزملاء والأصدقاء الذين كانوا سندا معنويا لي طيلة فترة الدراسة، خاصة الزميل والصديق "أمين".

كما أشكر كل الذين ساهموا في إنجاز هذا العمل من خلال تجاوبهم معنا وملئهم استمارات البحث باهتمام وجدية.

وإلى كل من كان لهم الفضل في إتمام هذا العمل المتواضع.

إهداء

أحمد الله سبحانه وتعالى وأشكره على الطاقة التي وهبني إياها، وأنار لي سبيل العلم والمعرفة وأعانني بالصبر في سلوك درب النجاح.

إلى من كانت شمعة تذوب لتنير لي درب حياتي، إلى التي حملتني وهنا على وهن، إلى حبيبتي أمي لا فارقني الله عنها.

إلى من هو قوتي وسندي في الحياة، إلى الساعد الذي رباني وأحسن تربيتي، إلى أبي الغالي شفاه الله.

إلى من أحب، إلى زوجتي الغالية ورفيقة حياتي الغالية، إلى كل أفراد عائلتها الكريمة.

إلى إبنتي دعاء و نور حفظهما الله ورعاهما وجعلهما ذرية صالحة.

إلى إخوتي الذين غمروا حياتي حبا وتقاسموا معي الحلو والمر.

أهدي هذا العمل المتواضع.

محتويات الرسالة

الباب الأول: الجانب النظري للبحث

الفصل الثاني : الدراسات السابقة

الفصل الثالث: الأطر الحزبية

الفصل الرابع: التمثيل الانتخابي وتفاقم ظاهرة الجريمة

2- النظريات الأساسية المفسرة لبروز الجريمة:

<u>الباب الثاني: الجانب الميداني للبحث</u>

قائمة الجداول

مقدمة:

تندرج هذه الرسالة في إطار التحضير لنيل شهادة الماجستير في علم الاجتماع، وهي تتضمن التقرير النهائي لدراسة ميدانية أجريت على عينة من (500) فرد حول "الواقع السياسي وأثره في تنامي ظاهرة الجريمة"، وهي باقتحامها هذا الموضوع تفتح النقاش حول مفاهيم ذات أهمية قصوى في حياة كل المجتمع.

الجريمة ظاهرة عامة قد تختلف من حيث حدتها وتكرار تجلي مظاهرها من مجتمع لآخر، ومن فترة زمنية لأخرى لكنها تمس جميع المجتمعات البشرية، وتظهر على الأنساق الاجتماعية كلها.

و بما أن الجريمة هي سلوك يظهر أحيانا كاستجابة للعوامل والظروف المتعلقة بالوضعية التي يتم فيها، فالحياة الاجتماعية كانت إذا ولا تزال ممزوجة بالجريمة، لدرجة أنه بالرغم من زيادة الشعور به، فإن المجتمعات البشرية تسير دائما نحو تكريس الجريمة أكثر، وأن المجتمعات الهادئة والسلمية تبدو فكرة وهمية.

إن الجريمة كأحد الأشكال التي يفرضها الواقع السياسي، بالنظر إلى أهمية التأثير المتبادل بين الأفراد والمجتمع، بعوامل متعلقة بالمحيط الاجتماعي، من هذا المنطلق فإن دراسة الجريمة تتضح أكثر في سياق تناولها ضمن تصور شامل يأخذ بالاعتبار الجانب السياسي الذي ينضم أفراد المجتمع.

يفترض أن تكون الحياة السياسية تتميز بالتعددية السياسية التنافسية، حيث يتم التداول على السلطة بين الأحزاب السياسية من خلال المشاركة السياسية الواسعة في رسم السياسات العامة للحكومة مع الرقابة القبلية والبعدية على الطرق التي يصرف بها المال العام من قبل السلطة التشريعية والسلطة القضائية.

وهذا التراجع في المشاركة السياسية مرده أساسا إلى ضعف الأداء الاجتماعي والاقتصادي لممثلي الشعب في إدارة المجالس الشعبية والمجالس المحلية، حيث أضحت المناصب التي تمثل الشعب مناصب للاسترزاق من المال العام بدون وجه حق، وممارسة الفساد المالي بكل أشكاله من سلب العقار إلى الصفقات العمومية التي خلقت بطانة مالية أضحى لها دور في تحويل المشاركة السياسية من إقناع الناخب بأهمية العملية الانتخابية إلى عزوفه عن عمل سياسي يمثل سوق لصرف المال الفاسد على الحملات الانتخابية، وهو ما أصبح يعرف في الشارع السياسي – بالشكارة – التي تعبأ البطالين للعب دور المناضلين مقابل أجرة وهو ما جعل الأحزاب السياسية في الجزائر تعجز عن تقديم برامج سياسية وتنموية يمكنها أن تجد الإقبال والرضا من قبل الناخبين. ولعله من نافلة القول أن نعيد تكرار ما نسمعه يوميا من أن الضعف الحزبي والسياسي في الجزائر سببه النمط الاقتصادي الريعي الذي يغطي عن إفلاس سياسي رهيب، نخب سياسية ترضى بالمنح والعطايا التي توزع عليها من قبل السلطة التنفيذية ومصدرها المال العام، ومعارضة تصدعت بيوتها بعدما ذاق مناضليها بعض هذه العطايا والمنح، وأصبح نضالها كيف تحافظ على هذه الامتيازات، وهو ما جعل الكثير يتساءل ما جدوى أن نطالب السلطة بالتغيير والتداول على السلطة في الوقت الذي لا يغادر رئيس

الحزب مقعده إلا بعد مماته، وهي سمة تطبع معظم الأحزاب التي عجزت عن بناء ديمقراطية حقيقة داخل الحزب بينما تصر على التداول السلمي للسلطة.

حيث تبقى النخب التقليدية تسيطر وتحتكر المال العام وتوزعه بما يخدم بقائها في السلطة، ويتم التركيز على آليات تقليدية في ممارسة السلطة، من سمات هذه المرحلة انهيار مؤسسات الدولة بسبب لجوء القوى السياسية أو الاجتماعية المتصارعة إلى توظيف القواسم المشتركة للمجتمع إلى قيم للتعبئة ضد جماعات أخرى، قد يكون توظيف العامل الديني هو أخطر هذه القيم المشتركة، بحيث يذبح الوطن باسم الدين ويتم استخدام القيم المشتركة في الاتجاه الذي يقسم المجتمع ويدخله في عنف لا متناهي، كما يمثل العامل القبلي أو الاثني أخطر التهديدات للدولة على الحياة السياسية، إلى تعبئة الولاء للجهوية والعرقية لمواجهة جماعات أخرى كما قال ابن خلدون في كتاب المقدمة، ونصبح أقرب إلى صفات الدولة الهشة التي تفقد السيطرة على العنف الشرعي كما يسميه ماكس فيبر، وتتحول القوى الاجتماعية إلى فئة أمراء الحرب، التي تخلق الفوضى بما يخدم مصالحها. وأي اعتداء على آلياته يؤدي إلى ثورة شعبية ضد العودة لثقافة ما يسمى بـ "الشكارة" والفساد المالي الذي أبعده عن ممارسة حقه في السيادة.

تتضمن هذه الرسالة بابين، يمثل الباب الأول الجانب النظري للبحث، ويمثل الباب الثاني الجانب الميداني، يتقدمها الفصل الأول من الرسالة الذي يمثل المقاربة المنهجية المتبعة للدراسة حيث استعرضنا فيه ما يلي: أسباب اختيار الموضوع، أهداف وأهمية البحث الإشكالية

والفرضيات، التعريف الإجرائي للمفاهيم، المقاربة النظرية للدراسة، منهجية البحث وتقنياته، عينة البحث وتبريرها، الدراسة الإستطلاعية ثم صعوبات البحث .

أما في الباب الأول فقد تطرقنا إلى الجانب النظري للبحث، قمنا بتقسيمه إلى ثلاث فصول، حيث تناولنا في الفصل الثاني الدراسات السابقة، أما في الفصل الثالث تطرقنا إلى الأطر الحزبية أما في الفصل الرابع فحاولنا التعرض إلى التمثيل الإنتخابي وعلاقته بتفاقم ظاهرة الجريمة.

أما في الباب الثاني فهو يمثل الجانب الميداني للبحث، باعتباره جزءا أساسيا فبواسطته نتأكد من تحقق الفرضيات من عدمها.

استعرضنا فيه ثلاثة فصول، وهو يعتبر تكملة للفصول السابقة للباب الأول، حيث تطرقنا في الفصل الخامس إلى عرض وتحليل الفرضية الأولى، أما في الفصل السادس تطرقنا إلى وتحليل الفرضية الثانية، أما الفصل السابع قمنا باستخلاص النتائج واستنتاج المعطيات والخروج بنتائج البحث، وكلنا أمل أن نكون قد ساهمنا ولو بجزء بسيط في تناول الموضوع الذي يعتبر من المواضيع الهامة التي شغلت الرأي العام والخاص.

الفـصـل الأول:

المقاربـة المنـهجيـة للدراسـة

1- أسباب اختيار الموضوع:

إن إقبال أي باحث نحو موضوع ما دون الآخر بغية دراسته ليس بالأمر العشوائي وإنما يخفي وراءه مبررا أو أكثر، يجعله يهتم به وتتهيأ له نفسه للبحث فيه، وقد يتعلق الأمر بالميول الشخصي أو الرغبة في التوسع في إحدى المواضيع المدروسة سابقا أو غير ذلك.

وككل باحث يتوجه نحو القيام بدراسة معينة، ارتأينا أن نبحث في هذا الموضوع "الواقع السياسي وأثره في تنامي ظاهرة الجريمة" ، نتيجة للأسباب التالية:

أ- الأسباب الذاتية :

- توسيع وتعميق المجال المكتبي من خلال هذه الدراسة .
- إثراء معرفتنا ومعرفة القارئ، وتزويد الدفعات القادمة بمرجع يفيدهم في تخصصهم.
- إحساسنا بقيمة وأهمية الموضوع حيث أملنا أن نقدم شيء يفيد وطننا العزيز ومحاولة معالجة موضوع يعتبر من المواضيع المسكوت عنها.

ب – الأسباب الموضوعية :

- الكشف عن واقع الجريمة الذي أصبح يؤرق العام والخاص.
- معرفة الواقع السياسي وإشكالية فهم الفجوة بين اكتفاء الدولة في ظل وجود الفائض المالي وانتشار الفقر والجرائم بشكل ملفت للانتباه.

2- أهداف وأهمية البحث:

ككل باحث يتوجه نحو القيام بدراسة معينة، ارتأينا أن نبحث في هذا الموضوع محاولين التطرق إلى ما يلي :

- دراسة ظاهرة في غاية الأهمية " الواقع السياسي وأثره تنامي في ظاهرة الجريمة " بغية فهمها والتمكن من معرفة أسبابها وأبعادها، والكشف عن العوامل المرتبطة بها، وذلك من خلال القراءة والاقتراب الميداني، ومحاولة الإجابة على تساؤلات الإشكالية المترجمة في فرضيات البحث.
- المساهمة بالقدر الإمكان في إثراء الرصيد المعرفي حول موضوع البحث، وفتح آفاق جديدة وامتدادات ممكنة للبحث ذات علاقة بالموضوع.
- تتجسد أهمية البحث في إبراز علاقة التأثير بين الواقع السياسي و تنامي ظاهرة الجريمة ولا نقول هنا بالوصول إلى علاقات ثابتة و محددة، و لكن المراد الوصول فقط إلى تحديد احتمال لوجود أو عدم وجود علاقة تأثير قائمة مع تحديد اتجاهها.
- تنبع أهمية الموضوع من كونه يسعى إلى إلقاء الضوء على المنتخبين، وما مدى انجازاتهم في أرض الواقع .
- ألا وإنّ لكلّ بحث علمي ميداني هدفا خفيا غاية في الأهمية بالنسبة للمجتمع عامة وللبحث وفتح العلمي وهيئاته والمهتمين به تحديدا، وهو ترسيخ ثقافة البحث العلمي في الواقع الاجتماعي، وتكريس تكيّف الأفراد مع تقنيات البحث وتجاوبهم مع الباحث، وشعورهم بإمكانية الإفادة، وهو عامل مهمّ لتقدم البحث العلمي.

3- إشكالية البحث:

إن المجتمع الجزائري كباقي المجتمعات في العالم عرف تغيرات عدة في جميع المجالات ولأن التغير الاجتماعي ظاهرة طبيعية في المجتمعات، فقد عرف المجتمع ظاهرة أخرى تتمثل في تنامي و بروز ظاهرة الجريمة بشكل ملفت للانتباه بحيث كل يوم تطالعنا الصحف والمجالات ووسائل الإعلام على اختلاسات بالملايير، وما قضية التزوير والاختلاسات حيث نشرت جريدة الشروق ليوم 20 يناير 2009 في عددها 2511 تحت عنوان:" **في قضية تزوير ونصب واحتيال بمشاركة سماسرة** " **رئيس مصلحة وموظفتان ببلدية بئر الجير أمام محكمة وهران** " أنظر الملاحق.

وهذا دليل واضح على تفشي التعفن الإداري والسياسي الذي وصلت إليه البلاد، حيث هذه القضية أثارت الرأي العام و الخاص نتيجة تبديد المال العام.

إن الدولة الجزائرية اعتمدت منذ الاستقلال الوطني على المحروقات باعتبارها المورد الأساسي لتلبية حاجيات المواطنين، ورغم محاولات الجادة لحكومة بومدين بالانتقال بالاقتصاد الوطني من المجال الريعي إلى اقتصاد صناعي، إلا أن محاولاته باءت بالفشل نتيجة الذهنيات المسيرة لهذا القطاع وما مصنع الحجار بعنابة إلا دليل واضح على ذلك .

في سنة 1986 عرف العالم انخفاض حاد في أسعار البترول مما أدى إلى اضطرابات عمت جميع أنحاء الوطن،إذا يعتبر تاريخ 1988/10/05 تاريخ أليم على المجتمع الجزائري، وبناء على ما جرى من أحداث حاولت السلطة معالجة الأزمة سياسيا.

بعدما كانت عاجزة عن معالجتها اقتصاديا، حيث سمحت بفتح المجال للتعددية الحزبية، وإبداء الآراء المختلفة وهكذا ظهرت في الجزائر أحزاب متعددة ومختلفة حتى أصبح يضرب المثل في التعددية من حيث عدد الأحزاب ووصل في فترة من الفترات إلى أكثر من ستين (60) حزب.

وكما هو معلوم لدى الجميع ، منذ انتخابات 1991/12/26 و توقيف التعددية الأولى دخلت البلاد نتيجة التوقيف المسار الانتخابي يوم 1992/01/12 ونتيجة إصرار الحزب الذي قدم نفسه كحزب ديني والذي لم يستفيد إلا من ثلث الأصوات المعبر عنها ليظهر مباشرة إصراره التام على إقامة دولة تيوقراطية تضرب عرض الحائط الضامن للديمقراطيات ومبادئ الجمهورية التي هي مبنية على شعار الديمقراطية، والذي لم يكن ليظهر في الساحة لولا ذات الدستور.

هذه الأزمة السياسية، ولدت صراع حاد بين الحزب المنحل من جهة وبين أجهزة الأمن من جهة أخرى، إذ ظهرت جماعات كانت مختبئة تحت ضلال الحزب المنحل، هذه الجماعات أصبحت تكفر الشعب الجزائري وارتكبت في حقه مجازر باسم الدين.

على العموم، في سنة 1999 صعد إلى منصة الحكم السيد الرئيس "عبد العزيز بوتفليقة" الذي اعتمد في سياساته على السلم والمصالحة والوئام، وبذل مجهودات كبيرة من أجل إخماد نار الفتنة وهكذا رويدا رويدا عاد الأمن والأمان إلى ربوع الوطن بفضل الله الذي سخر رجل يؤثر السلم على العنف.

إلا أنه في ظل العشرية السوداء الذي كان الأب لا يثق في ابنه، والأخ لا يثق في أخيه، اغتنمت أطراف أخرى هذه الاضطرابات وبدأت تؤسس طبقة برجوازية ليس مبينة على العمل والجد والكد، بل مبنية على الاختلاسات و سرقة المال العام مطبقة بذلك المثل المشـهور " مصائب قوم عند قوم فوائد ".

وهكذا، أصبح يعاني الشعب الجزائري الفقر المدقع وهذا رغم ارتفاع أسعار البترول ورغم تحدث الدولة الجزائرية عن الفائض المالي، والبحبوحة المالية بالرغم ذلك، إذ تشير التقارير العالمية بأن الجزائر تعتبر من الدول الرائدة في موضوع " الفساد المالي " حيث في كل مرة يصرح السيد رئيس الجمهورية "عبد العزيز بوتفليقة " عن قلقه من تنامي ظاهرة الجريمة والفساد المالي.

إذا، وفي ظل ذلك فقد تكبدت ولا تزال تتكبد الجزائر أموال طائلة من جراء هذا الوضع والذي أصبح ينذر بالخطر، إذ يزيد الهوة بين طبقة تعمل وتكد وتبقى في وضع أسفل وفي كثير من الأحيان تصبح مهمشة وتعيش البطالة، وطبقة أخرى تنهب ثروات الشعب وتؤسس إمبراطورية مبنية على الاختلاسات، وهذا ما يؤدي في الكثير إلى محاولات للانتحار حيث أصبحت هذه الظاهرة مستفحلة في المجتمع الجزائري .

مما سبق هل للظهور الجريمة المالية أو الفساد المالي له علاقة بالتمثيل السياسي أو بصيغة أخرى فإن المنتخبين التي من المفترض أن يمثلوا الشعب ويلبون حاجياته التي انتخبه من أجلها إلا أنها لا تمثل إلا نفسها ولا تخدم إلا مصالحها الضيقة، ناهيك عن استنزاف

ثروات المواطنين ونهب أموال مختلف المشاريع الإنمائية التي من المفترض أن تتجه نحو خدمة الصالح العام مما أدى إلى حدوث شرخ بين السلطة السياسية والشعب.

أم هناك شرخ في النسق السياسي، بحيث بمجرد وصول ممثل الشعب "المنتخب" إلى البرلمان فتصبح دولة عاجزة عن إقامة رقابة حقيقية على ممثلي الشعب وعليه يجد المنتخب فراغ يسمح له بالقيام باختلاسات وتبديد الأموال ونهبها بمختلف الطرق الغير المشروعة عن طريق استغلال الفجوة الموجودة في النسق السياسي.

وبالتالي، ما أثر الواقع السياسي على تنامي ظاهرة الجريمة هل راجع إلى:

أ – التمثيل السياسي.

ب – شرخ في النسق السياسي .

4- فرضيات البحث:

1- الفرضية الأولى:

ارتفاع معدل الجريمة في المجتمع راجع إلى المنتخبين، وهذا راجع إلى ضعف تمثليهم لمن وضع فيهم الثقة واختارهم بصفتهم ممثلين.

2- الفرضية الثانية:

تنامي ظاهرة الجريمة ليس له علاقة بالتمثيل السياسي، وإنما هو راجع إلى وجود شرخ في النسق السياسي، وهذا نتيجة لضعف الرقابة على المجالس الانتخابية.

5- التعريف الإجرائي للمفاهيم:

1.5- مفهوم الجريمة إصطلاحا :

و يقصد بالجريمة كل سلوك إنساني معاقب عليه بوصفه خرقا لقيم المجتمع أو لمصالح أفراده الأساسية متى كان هذا السلوك كاشفا عن نفسية منحرفة أو عن تكوين إجرامي.

2.5- التعريف السوسيولوجي للجريمة :

الجريمة هي نوع من الخروج على قواعد السلوك التي يضعها الأفراد والمجتمع والذي يحدد ماهية السلوك المادي وماهية المنحرف أو الإجرامي وفقاً لقيمه ومعاييره أو هي كل سلوك مضاد للمجتمع أو كل فعل يتنافى مع روح المجتمع ومبادئه الاجتماعية (1).

3.5- تعريف الجريمة من الناحية القانونية:

يحصر الجريمة في كل سلوك- فعلا كان أو امتناع - يخالف قاعدة جنائية ويتقرر لمن يرتكبه جزاء جنائيا.

ولعل أوجز تعريف للجريمة وأكثرها دلالة على مختلف أركانها أنها "فعل غير مشروع صادر عن إرادة جنائية يقرر له القانون عقوبة أو تدبيرا احترازيا". وفي تعريف أكثر تفصيلا للجريمة نرى أنها كل سلوك إنساني معاقب عليه بوصفه خرقا أو تهديدا لقيم المجتمع أو

---

1)- Sumpf (joseph),Hugues (Michel) , Dictionnaire de sociologie , Larousse, Paris, 1973, p 73 .

لمصالح أفراده الأساسية، أو لما يعتبره المشرع كذلك؛ ووسيلته في ذلك النص الجنائي[1].

4.5- تعريف المشاركة السياسية:

تعني **المشاركة** لغة أنّ المشارك في الشيء، أي كان له فيه نصيب، فهي ربط بين الفردي و الكلي، و لمّا نقول مشاركة سياسية، فنعني هنا أنّ المشارك أو المواطن له نصيب في الشأن السياسي، لأنّ المشاركة عمل إيجابي وهي تفترض وجود جماعة تكون سياستها وخططها و كل القرارات الصادرة عنها، نابعة من إسهامات أفرادها.

و يستخدم مصطلح المشاركة ليشير غالبا إلى المساندة الشعبية للقيادات الحكومية المؤثرة في مجال قيادتها و إدارتها للعمل السياسي، كما تعني المشاركة أيضا مطالب شعبية ترتبط عادة بهذه المساندة. وهي تلمح بهذا المعنى إلى فكرة الشرعية الشعبية، التي يستمدها العمل السياسي من المساندة الجماهيرية و لكن هؤلاء الذين يجب عليهم تقديم الدعم و التأييد يكون لهم في نفس الوقت الخيار و الحق في حجب هذه المساندة أو في تقديم المطالب.

يعرف الدكتور عبد الهادي الجوهري، المشاركة السياسية على أنّها " تلك الأنشطة الإرادية التي يشارك بمقتضاها أفراد مجتمع في اختيار حكامه و في صناعة السياسة العامة بشكل مباشر أو غير مباشر، أي أنّها تعني اشتراك الفرد في مختلف مستويات العمل و النظام السياسي" [2].

---

1)- نجيب حسن (محمد) ، شرح قانون العقوبات؛ القسم العام ، دار النهظة ، القاهرة ، 1977، ص 45.

2)- الجوهري (عبد الهادي)، دراسات في العلوم السياسية و علم الاجتماع السياسي، مرجع سبق ذكره، ص323.

و هنالك تعريف آخر لـ–صموئيل هنتنجتون– Samuel Huntington– و– نيلسون -Nelson- اللذان عرّفاها بأنّها :" النشاط الذي يقوم به مواطنون معينون بقصد التأثير على عملية صنع القرار الحكومي" (1).

و يعرفها – ماك كلوسكي– Mc Closky – بأنّها :" تشير إلى الأنشطة الإرادية التي عن طريقها يساهم أعضاء المجتمع في اختيار الحكام و في تكوين السياسة العمومية بشكل مباشر أو غير مباشر" (2).

و من بين التعاريف الأكثر شمولا نجد التعريف الذي جاء به –وينر– Weiner– فهي :" كل عمل إرادي ناجح أو فاشل، منظم أو غير منظم، مرحلي أو مستمر، يفترض اللجوء إلى وسائل شرعية أو غير شرعية، بهدف التأثير على اختيارات سياسية أو إدارة الشؤون العامة أو اختيارات الحكام و على كل المستويات الحكومية، محلية أو وطنية" (3).

نلمح أنّ هذا التعريف، يحمل في طياته نقطة هامة وهي دلالة العمل السياسي الذي يعني مشاركة سياسية، و كذلك الحرية في ممارسة هذا العمل السياسي الذي يفترض أن يكون إراديا لا قسريا، فالمشاركة السياسية ليست تصرفا فرديا عفويا، بل علاقة ثنائية تفاعلية و مقصودة بين المواطن السياسي من ناحية، و النسق السياسي من ناحية أخرى، و إذا لم يكن هنالك تفاعل و تأثير متبادل بين الطرفين، فلا يمكن الحديث عن مشاركة سياسية.

و من خلال ما تطرقنا إليه، نفهم من أنّ المشاركة السياسية، هي عبارة عن أفعال

---

1)– أبراش (إبراهيم)، علم الاجتماع السياسي، دار الشروق للنشر و التوزيع، عمان، الأردن، سنة 1998، ص238.

2) بسيوني (إبراهيم حمادة) ،"السلوك الاتصالي و مصداقية الفعالية السياسية لدى الرأي العام"، مركز البحوث و الدراسات السياسية، جامعة القاهرة ، مصر، سنة 1995 ، ص50 .

3)– سويم (العزي)، المفاهيم السياسية المعاصرة و دول العالم الثالث، المركز الثقافي العربي، سنة1997، ص157.

سياسية تقتضي الحركة و النشاط بقصد التأثير في عملية صنع القرار الحكومي، و لا تكتفي بمجرد الرغبة أو الاتجاه الإيجابي مع أنّها نشاط إرادي طوعي يقوم به أفراد المجتمع بدافع الشعور بالمسؤولية الاجتماعية اتجاه القضايا العامة لمجتمعهم و لا يمكن اعتبار كل الأعمال القسرية مشاركة سياسية. كما أنّها تحمل دوما معنى إيجابيا قيميا، و لا يجوز بأي حال من الأحوال اعتبار العنف نوعا من أنواع المشاركة.

ومن مجمل ذلك نخلص إلى أنّ المشاركة السياسية هي كل نشاط أو سلوك إرادي نابع من الشعور بالمسؤولية تجاه القضايا العامة، و يهدف إلى إحداث تأثير إيجابي على السلطة وأجهزة صناعة القرار، متخذا في ذلك الطرق و الوسائل القانونية السلمية. و تدخل في ذلك نشاطات تبدأ من مجرد الاهتمام بمتابعة القضايا و الأحداث السياسية للوصول إلى تقلد منصب سياسي مرورا بالتصويت و المشاركة في المناقشات السياسية غير الرسمية، والعضوية في التنظيمات السياسية. و عليه فالمشاركة السياسية هي تلك الأنشطة الإرادية التي يقوم بها المواطنون بهدف التأثير بشكل مباشر أو غير مباشر في عملية اختيار الحكام أو التأثير في القرارات أو السياسات الخاصة بمجتمعهم.

5.5- تعريف السلوك السياسي:

فحسب تعريف – إلو- : " إنّ المقصود بالسلوك السياسي ليس فقط الفعل السياسي المباشر أو غير المباشر، وإنّما أيضا الدوافع والمواقف التي تساهم في بناء التماثل و المطالب السياسية و كذلك العقائد و القيم و الأهداف" (1).

1) – سويم (العزي)، المفاهيم السياسية المعاصرة و دول العالم الثالث، ، ص435.

و يشير كذلك – جان رانجر– Jean Ranger– :" أنّ السلوك السياسي يعني تصرفات الفرد تجاه المجتمع السياسي الذي يعيش فيه و أشكاله متعددة، ...و عمل السلوك السياسي مرتبط بمؤسسة لها قواعدها و قيمها التي ترتبط بالثقافة السياسية" [1].

كما لا يعتبر البعض من المفكرين، السلوكات غير القانونية أو غير الشرعية، و التي تستخدم أساليب العنف و التخريب نوعا من المشاركة السياسية، حتى و إن كان لها تأثير فعلي في صناعة القرارات السياسية أو تحديد مآلات الاختيارات الشعبية.

6.5– تعريف الثقافة السياسية:

إن للثقافة السياسية ارتباط وثيق بالثقافة العامة، فيقصد بالثقافة السياسية بصورة عامة، حسب – موريس دوفرجبيه – M. Duverger – " هي الجوانب السياسية للثقافة باعتبارها أنّها تشكل هي نفسها مجموعة منظمة " [2].

و يحدد كل من – ألموند – G.Almond – و – فيربا– S.Verba – " الثقافة السياسية على أنّها ترتبط بالقيّم الديمقراطية " [3]، وإن كان كل منها يؤكد على أنّ تحديد ماهية الثقافة السياسية تختلف من دولة إلى أخرى. لأنّ لها جوانب أخلاقية و اجتماعية ودينية متعددة تحيل صعوبة وجود ثقافة سياسية عامة تنطبق سواء على الدول الديمقراطية المتحضرة أم على الدول التي تتسّم بمستويات أدنى من التحضر أو المدنية.

---

1) – سويم (العزي)، المفاهيم السياسية المعاصرة و دول العالم الثالث، ص437.

2) – توم (بوتومور) ، علم الإجتماع السياسي، ترجمة وميض نظمي ، بيروت، لبنان، 1986، ص237.

3) – نفس المرجع السابق، ص238.

و يرى – فيليب برو– Ph.Braud – "أنّها تتكون من مجموعة من المعارف والمعتقدات تسمح للأفراد بإعطاء معنى للتجربة الروتينية لعلاقتهم بالسلطة التي تحكمهم، كما تسمح للمجموعات باستخدامها كمراجع للتعريف بهوياتها. " [1].

إذن فالثقافة السياسية تشير إلى توزيع اتجاهات المواطنين بصفة عامة على الموضوعات السياسية، كالحكم على النسق السياسي مثل السلطة التنفيذية، و السلطة التشريعية، و السلطة القضائية، و أيضا الأحزاب السياسية و الجماعات الضاغطة، و نظرة الفرد لذاته كفاعل سياسي، و كذلك نظرته إلى المواطنين الآخرين.

فالثقافة السياسية هي جزء من الثقافة الكلية للمجتمع، بمعنى أنّها ثقافة فرعية تتأثر بالثقافة الأشمل، و هذا هو الذي يؤدي، عند الاهتمام بالأحداث و الظواهر السياسية إلى تفسيرها من المنظور الأشمل للثقافة في المجتمع[2].

الثقافة السياسية هي جزء من الثقافة العامة فهي " مصطلح يستخدم لوصف العملية التي يكتسب الفرد من خلالها اتجاهاته نحو السياسة، وهناك منظمات عديدة في المجتمع تساهم في عملية التثقيف السياسي ، وهي العملية التي يصبح من خلالها الفرد واعيا بالنسق السياسي والثقافة ومدركا لها ، وعموما الثقافة السياسية هي جزء من الثقافة الكلية للمجتمع، بمعنى أنها متأثرة بالثقافة الأشمل " فيعرفها سيدني بأنها" المعتقدات الواقعية والرموز التعبيرية والقيم التي تحدد الوضع الذي يحدث الفعل السياسي في إطاره" [3].

---

1)- كوتري (جون ماري) ، "مقدمة في الاتصال"، ترجمة: الطاهر بن خرف الله، المجلة الجزائرية للاتصال، العدد04، سنة 1990،ص119.
2)- حسن صعب، علم السياسة، دار العلم للملايين، الطبعة الأولى، بيروت، سنة 1985 ، ص58.
3)– الظاهر الأسود (شعبان) : علم الاجتماع السياسي، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، الطبعة الثانية، عمان، سنة 2000، ص144 .

ويقصد بها إريك روى " مفاهيم وقيم واتجاهات الأفراد نحو شئون السياسية والحكم".

إذن الثقافة السياسية تتكون من "مجموعة المعارف والمعتقدات، التي تسمح للأفراد بإعطاء معنى للتجربة الروتينية لعلاقتهم بالسلطة التي تحكمهم، كما تسمح للمجموعات باستخدامها كمرجع للتعريف بهواياتها، أنها تسمح لكل منهم بتحديد موقعه في مجال المعقد السياسي "وعليه فإن الثقافة السياسية تشمل عناصر معنوية متعددة ومهمة مثل المعارف والمفاهيم، والقيم، والاتجاهات السياسية السلطة ، كما أنها تؤثر في توجيه السلوك، والفصل السياسي للأفراد حكاما، ومحكومين، فهي تهدف إلى خلق توافق اجتماعي سياسي، وكما سبق الذكر فالثقافة السياسية هي نتاج لعملية التنشئة السياسية، فالقيم، والتوجيهات وأنماط السلوك التي تتضمنها هذه الثقافة، هي انعكاس لنوعية التنشئة التي يتعرض لها أفراد المجتمع، وهنا تظهر العلاقة الوثيقة بين التنشئة السياسية، فالثقافة السياسية تعني مجموعة المعارف والآراء والاتجاهات السائدة نحو شؤون السياسة والحكم ونظام الدولة بما تتضمنه من مفاهيم الولاء والانتماء، والمشاركة ومن خلال هذه المنظومة يتشكل الوعي السياسي للفرد مؤطرًا بمراجع المجتمع التي تؤسس لضوابط العلاقة المناسبة بين الحاكم والمحكوم في ضوء الظرف التاريخي والجغرافي وما يتوفر عليه أفراد المجتمع من إرث ثقافي سياسي ومؤثرات خارجية مختلفة[1].

---

1)– السويدي (محمد)، علم الاجتماع السياسي، ميدانه وقضاياه، ديوان المطبوعات الجامعية، 1998، ص33 .

7.5- تعريف التنشئة السياسية:

يعرف – هر برت هايمان – التنشئة السياسية على أنها تعلم الفرد أنماط سلوكية اجتماعية ، تساعده على التأقلم مع أعضاء آخرين في المجتمع، وذلك عن طريق مختلف مؤسسات المجتمع ، مما يساعد هذا الفرد أن يتعايش سلوكيا مع هذا المجتمع[1].

أما **كارل مانهايم** فيعرفها على أنها" عملية تفاعلية تستمر منذ الطفولة المبكرة ، وحتى يفقد الفرد الاتصال بالحياة السياسية من الموت أو الشيخوخة، أو العزل الاجتماعي، أو الرسمي من خلال تلك الأشكال الأخرى المشابهة للانسحاب من المجتمع، وهي تحافظ على استمرارية الحياة[2]، وبأن" التنشئة السياسية تساعد على فهم الحقائق " السياسية في المجتمع".

فالتنشئة السياسية هي إكساب المواطن " السياسية الموجودة في البنية الاجتماعية للاتجاهات والقيم السياسية، التي يحمله معه، ليجند في مختلف الأدوار الاجتماعية، ويراها " ليفين بأنها اكتساب الفرد لاستعدادات سلوكية تتفق مع استمرارية قيام الجماعات، والنظم السياسية بأداء الوظائف الضرورية للحفاظ على وجودها "[3]، في حين "كينث لانجتون فيعرفها على أنها عملية ثقافة مجتمع من جيل إلى جيل "[4].

ويقترح جرين شتين تعريفا مفاده أنها" التلقين الرسمي وغير الرسمي المخطط للمعايير والقيم والسلوكات السياسية ، والسمات الشخصية، ذات الدلالة السياسية، وذلك في كافة مراحل الإنسان

1) – أبراش (إبراهيم) ، علم الاجتماع السياسي، مرجع سابق، ص203.

2) – الظاهر اسود (شعبان) : علم الاجتماع السياسي، مرجع سابق، ص138

3) – Langton (Kenneth), Political socialization, Boston, Little Brown, 1969, p 14.

4)– Norman (Adler) and Harrington (Charles) , The learning of political behavior, New York Foilsman, 1976 p70.

عن طريق المؤسسات المختلفة التي يحتضنها المجتمع "[1]، ويقصد بها نورمان أولر وتشارلز هارنجتون" عملية تعلم القيم والاتجاهات السياسية والأنماط الاجتماعية ذات المغزى السياسي عن طريق الأسرة والمدرسة والتفاعل مع السلطة والمواقف السياسية المختلفة "[2] فالتنشئة السياسية عمومًا تعرف على أنها عملية مركبة تعنى من ناحية بنقل معلومات سياسيـة قيم، ووجهات نظر الوالدين، المدرسين، دور العبادة، الرفاق ووسائل الإعلام المختلفة لاسيما المرئي منها وتشير من ناحية أخرى إلى نمو قدرة الطفل على فهم البيئة السياسية التي يعيش في إطاره. حيث تتفق أدبيات التنشئة السياسية على أن البيت هو الخلية الأولى التي تتشكل فيها قيم، وتوجيهات، وأنماط وسلوك الفرد التي تؤثر فيما بعد على نظرته اتجاه النظام السياسي"[3].

إن التنشئة السياسية تهدف إلى نقل الثقافة السياسية داخل المجتمع من جيل إلى جيل وتساهم في تكوين الثقافة السياسية وتعييرها، وهى عملية اكتساب المرء لهوية شخصية تسمح له بالتعبير عن ذاته وقضاء مطالبه وفقا لما يراه صوابا ، أي أنها بمثابة عملية محدودة لسلوك الفرد السياسي سواء بقبول أو رفض النظام السياسي أو المجتمع ككل أو إحدى مؤسساته.

ولا نقصد هنا بالتنشئة السياسية إعداد وتدريب أطفال للاشتغال بالسياسة مستقبلا بل المقصود هو رفع درجة وعيهم ببعض الأمور التي تدخل ضمن إطار السياسة لقضايا داخلية وخارجية وربطهم بمجتمعهم، من خلال تتبعهم لمجموعة الأحداث السياسية التي يعرضها التلفزيون.

---

1) – المغير بي (محمد زاهي بشير)، العرب بين ثقافة التسلط وثقافة الديمقراطية ، مجلة ليبيا اليوم ، جامعة قار يونس، ليبيا 2005.، ص12.

2) - Langton (Kenneth), Political socialization, Boston, Little Brown, 1969, p 43.

3) - Greenstein (Fred) : Political socialization, International Encyclopedia of the social sciences, 1986, p551 .

إنّ مفهوم التنشئة السياسية، يعتبر عملية أو مظهر من مظاهر التنشئة الاجتماعية، ألا و هو الجانب السياسي الذي يعد جزءا من الحياة المجتمعية العامة و التي ينبغي اكتسابها بواسطة أعضاء المجتمع.

و يعرفها – كنيت لنجتون–K.Langton – بأنّها "عملية مستمرة و جزء من النسق الاجتماعي الذي يوجه لاكتسابها بواسطة الأعضاء الجدد من أجل تعلمهم و اكتسابهم سلوكا سياسيا معينا ليساعدهم على كيفية التفكير و الشعور بالنسق السياسي الذي يعيشون فيه.

إن هذه العملية (التنشئة السياسية) بإيجاز، يتم عن طريقها تعلم الأفراد الموجهات السياسية و أنماط السلوك السياسي بصورة خاصة" [1]. و يتضح لنا مما سبق، أنّ التنشئة السياسية هي جزء من كل، فهي جزء من عملية كبرى يتعرض لها الإنسان في حياته منذ الطفولة حتى الشيخوخة،وهي التنشئة الاجتماعية، التي تعتبر إحدى المحددات الرئيسية للتنشئة السياسية، فالإنسان السياسي يصنع ويتشكل اجتماعيا قبل أن يبدأ مهمة ممارسة السياسة.

8.5– تعريف النظام السياسي:

يعرّف– برتلانفي– Bertalanffy– النظام بأنّه: "مجموعة من العناصر ذات التبعية المتبادلة أي المترابطة فيما بينها، بشكل يؤدي تغيير أحدهما إلى تغيير الأخرى وبالتالي يتبدل المجموع[2] .

---

1)– دريدريكو (بودون) ،المعجم النقدي لعلم الاجتماع، ترجمة سليم حداد، الطبعة الأولى، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، سنة 1986، ص566.

2) - Langton (Kenneth), Political socialization, Boston, Little Brown, 1969, p 46.

في حين يعرّف –زكي إبراهيم سلطان– النظام بأنّه: "مجموعة من الأجزاء ذات علاقة متبادلة مع بعضها، أو مجموعة من العناصر مصمّمة للوصول إلى هدف معيّن و يوجد النظام دائما داخل محيط يمده بالموارد كمدخلات، و يعطي المخرجات، و يتم تصميم النظام للوصول إلى نتائج معينة" [1].

أمّا حسب –ألموند–Almond– و –كوليمان–Coliman– فإنّ النظام السياسي هو "نظام للتفاعل يتواجد في كل المجتمعات المستقلة و الذي (أي النظام السياسي) يؤدي وظائف التكامل والتكيّف (في الداخل بالنسبة للمجتمعات الأخرى) عن طريق اللجوء أو التهديد باللجوء إلى الإكراه البدني المشروع نوعا ما.

فالنظام السياسي هو النظام الشرعي الذي يحافظ على النظام في المجتمع أو بالعكس، هو الذي يقوم بتحويل هذا المجتمع" [2].

و هو كما يعرّفه الدكتور –حسن صعب– "مجموعة المؤسسات التي تتوزع بينها آلية التقرير السياسي" [3].

9.5– التعريف بالحزب السياسي:

يستعمل مصطلح "حزب" في جهات ومواضع متعددة لوصف ظواهر لتنظيمات مختلفة، أو مرتبطة معا بشكل ما، وبالتالي فمفتاح الحل في تعريف الحزب لا يكمن في تقديم كلمات مجردة مستمدة من قواميس اللغة أو من خلال محاولة بعض الفقهاء إيجاد تعريف عام

1)- سلطان (زكي إبراهيم) ، نظم المعلومات و استخدام الحاسب الآلي، دار المريخ للنشر، الرياض، السعودية، سنة 1985، ص19.

2)- الخطيب "نعمان" الأحزاب السياسية ودورها في أنظمة الحكم المعاصرة ، بيروت ، لبنان ، دار الثقافة للنشر والتوزيع ،عمان ، الأردن، سنة 2003، ص19.

3)- غالي(بطرس)، الاشتراكية الديمقراطية، مؤسسة الأهرام، سنة 1980، ص 46.

وواضح تستطيع بناء هذه الدراسة عليه. ويدفعنا هذا إلى محاولة التحليل المنظم للاستعمالات المختلفة لهذا الاصطلاح. ولكن كل ذلك لن يعفينا من ضرورة إبراز المعنى اللغوي لكل من كلمة حزب وكلمة سياسي.

6- المقاربة النظرية للدراسة:

لا يمكن أن تكون هناك دراسة سوسولوجية من فراغ، بل لابد لها من الاعتماد على البحث على نظرية تفسر بها الواقع السوسيولوجي ، ومن بين النظريات التي اعتمدنا عليها والتي ساعدتنا في البحث هي :

أ- النظرية الوظيفية: حيث اعتمدنا على هذه النظرية باعتبار أننا تطرقنا في موضوعنا إلى تحليل الأنساق السياسية ووظيفتها داخل المجتمع، فدراسة الخصائص الثقافية بصورة مجزأة هي طريقة يجب اعتبارها عقيمة، ذلك أن الدلالة التي تحملها الثقافة تكمن في العلاقة القائمة بين عناصرها بشكل يتضح معه الصدفة أمرا مرفوضا البتة " [1].

ب- النظرية النخبة: باعتبار الطبقة المنتخبة " البرلمانيين " هم من يمثلون النخبة في المجتمع فبدى واضحا التركيز على هذه النظرية باعتبارها تقربنا من الواقع السوسيولوجي حيث يتفق علماء الاجتماع على أن دراسة الصفوة " Elite " تمثل بؤرة اهتمام علم الاجتماع السياسي ذلك أن البحث في مفهوم الصفوة يتطلب البحث في العديد من المفاهيم السياسية الأخرى مثل القوة والطبقة الحاكمة ، والأوليجاركية، وهي المفاهيم التي أصبحت تمثل مكانة أساسية في كتابات علم الاجتماع السياسي في وقتنا الحاضر.

1)- بيار كوت (جان) و بيار موني (جان)، من أجل علم اجتماع سياسي، ترجمة محمد هناد، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1985، ص33 .

ج – **النظرية النسقية** : تعتبر هذه النظرية مهمة جدا لبحثنا كوننا اعتمدنا على النسق السياسي حيث أنه باعتبار أن الناخبين يمثلون نسق داخل المجتمع، وباعتبار أن الناخبين هم كذلك يمثلون النسق الاجتماعي.

وهذا ما ذهب إليه العالم .David Easton ، باعتماده على مفهوم البيروقراطية ومفهوم المداخل والمخارج للدولة . فمفهوم " المداخل " والمخارج " هم المفاهيم الأساسية التي اعتمد عليها الباحث ايستون في تعريف للدولة الحديثة ، حيث استند في هذه النظرية على الأطروحة الفيبيرية " فيبر " في أن النمط البيروقراطي ليس بالضرورة له سند سلبي، وإنما له سند ايجابي في عملية المحافظة على توازن الدولة.

د– **النظريات الاجتماعية للسلطة:** باعتبار أنا موضوعنا كان على السلوك الانتخابي لاختيار السلطة فقد اعتمدنا على النظرية السلطة باعتبارها السلطة حدث اجتماعي، ورغم هذا فإن الكتابات الاجتماعية في السلطة جاءت متأخرة و من بين المفكرين الاجتماعيين الذين عالجوا موضوع السلطة "دور كايم" و الذي توصل في كتابه "أخلاقيات المهنة والأخلاق المهنية" إلى أن كل شكل من أشكال النشاط الاجتماعي، لا يمكنه أن يعل ويحقق أهدافه دون الاستناد إلى نظام أخلاقي، هذا النظام الذي يضع الأحكام والقوانين التي تحدد ما ينبغي أن يقوم به الفرد، وعدم الإخلال بالمجتمع الذي يعتبر جزءا منه [1] .

---

1)– السويدي (محمد)، علم الاجتماع السياسي، ميدانه وقضاياه، ديوان المطبوعات الجامعية، 1998، ص 59.

7- منهجية البحث وتقنياته:

1- المنهجية:

لكل دراسة منهج خاص بها، يحدد خطواتها بما تحققه من أهداف، و هنا يجب الإشارة إلى أهمية أن يتكامل الإطار المنهجي للدراسة مع مشكلة البحث.

هذه الدراسة تندرج ضمن الدراسات الكمية التي ترتكز على الكم والتي تهدف أساسا إلى التعرف على ظاهرة معينة بطريقة علمية دقيقة.

اعتمدنا في بحثنا على نظرية التفاعلية الرمزية التي تحاول الربط بين الحياة الداخلية للفرد (الذات والعقل) وبين المجتمع وما ينطوي عليه من نظام قيمي وأحكام قيمية وأخلاقية يمكن إصدارها على الفرد الذي يكون مصدر عملية التفاعل مع الآخرين.

كما أنّ المكانة الاجتماعية للفرد دور أساسي وفعّال في بروز التفاعل الاجتماعي نتيجة التأثير و التأثر بين الفرد و المجتمع، و هي تعدّ من أهم وحدات التحليل في النظرية التفاعلية الرمزية، إضافة إلى العديد من الوحدات كالمعاني والرموز، الأنا الاجتماعية والتنشئة الاجتماعية .

إن هذه النظرية ساعدتنا على فهم الدلالة الرمزية والتصورات التي من خلالها فهمنا الرؤية للأعضاء البحث حول الواقع السياسي وأثره في تنامي ظاهرة الجريمة.

2- التقنيات:

- استمارة البحث:

و هو عدد من الأسئلة يمكن جدولة أجوبتها بعد تحويلها إلى أرقام، حيث سيكون الاستبيان هنا لدراسة المبحوثين ومعرفة مدى صدق الفرضية الأولى والثانية.

اعتمدنا على هذه التقنية نظرا للعدد الكبير للمبحوثين، بالإضافة إلى أننا مجبرين على تقديم الموضوع في الموعد المحدد من طرف الإدارة، بالإضافة سهولة التحكم الموضوع.

8- عينة الدراسة:

قد تمّ اختيار العينة بطريقة قصدية، حيث اعتمدنا على المبحوثين الذين انتخبوا في مختلف المجالس الانتخابية في مختلف المواعيد الانتخابية، و العينة القصدية هي: "تلك العينة التي يختارها الباحث اختيارا مقصودا من بين وحدات المجتمع الأصلي وذلك تبعا لما يراه الباحث من سمات أو صفات أو خصائص تتوفر بهذه الوحدات أو المفردات وتخدم أهداف البحث، بحيث تكون هذه الوحدات قريبة الشّبه من المجتمع، ويترك للباحث في الميدان حرية اختيار وحداتها" [1].

عينة بحثنا تركزت على فئة الشباب حيث يعتبرون مركز التفاعل الاجتماعي، وقد شملت خمس مئة (500) فرد، سبعة وستون ومئتان (267) ذكور، ثلاثة وثلاثون ومائتان (233) إناث، مسّتهم المعاينة.

---

1) عبد الحميد (محمد)، دراسات الجمهور في بحوث الإعلام، عالم الكتاب، القاهرة، سنة 1993، ص183.

اعتمدنا على تقنية الأسئلة المغلقة في استمارة البحث، لضمان تجاوب المبحوث معها، ثم لسهولة التفريغ بعد استرجاعها، وقد ساعدت المرحلة المخصصة للقراءة والبحث البيبليوغرافي، وكذا الاستطلاع الميداني، والاختبار الأولي للتقنية، على وضع قوائم الإجابات المقترحة، بشكل استوعب بأقصى درجة الإجابات الممكنة في الواقع.

وباعتبار أننا بصدد دراسة ظاهرة واسعة الانتشار، وبما أن الاستمارة موجهة إلى عينة من الأشخاص من مستويات مختلفة، فقد تم تمريرها بالطريقتين: وتوفيقا بين عدد الاستمارات الموزعة ومستوى جودتها، وبالنظر إلى الإمكانيات المتاحة من حيث: الوقت، والمال والجهد المطلوب استقرت العينة في حدود الخمسمائة (500) فرد، من مجموع خمسون وستمائة (650) استمارة موزعة، ويمثل الفارق مجموع الاستمارات الغير مسترجعة- والغير كاملة الإجابة، والمشوهة.

خضعت الاستمارة قبل التوزيع النهائي إلى اختبار تجريبي سمح بتعديلها وتصحيحها والتأكد من درجة نجاعتها.

تم الاختبار النقدي لكل استمارة بعد استلامها، هذا الاختبار الذي سمح بالإبقاء فقط على الاستمارات المملوءة بشكل جيد، وإلغاء الاستمارات المشوهة، أو الغير مملوءة كلية.

وقد اعتمدنا في معالجتنا للمعطيات المحصل عليها من خمسمائة (500) استمارة المعتمدة إحصائيا عن طريق استخراج الجداول المتعلقة بوصف العينة، الجداول البسيطة للتكرارات، أو المتعلقة بالارتباطات بين المتغيرات المختلفة، الجداول المتقاطعة، ليتسنى في الأخير تحليل العلاقات بين المتغيرات، والتأويل السوسيولوجي لنتائج البحث المحصل عليها.

9- الدراسة الإستطلاعية:

بدأ البحث حول موضوع "الواقع السياسي وأثره في تنامي ظاهرة الجريمة"، بعد تقديم المشروع التمهيدي، بتخصيص فترة معتبرة للقراءة والبحث الببليوغرافي بشقيه المنهجي والنظري أمّا الجانب المنهجي فقد رافق جميع مراحل إعداد البحث بحسب ما تتطلبه كل مرحلة، وسمح الجانب النظري بدوره، بالإضافة إلى تحديد عناصر البحث وجمع المادة العلمية، بتحديد الإطار النظري للبحث، وصياغة الفرضيات الأوليّة للاقتراب الميداني من الظاهرة موضوع البحث، وقد اعتمدنا في قراءاتنا على مراجع باللغتين العربية والفرنسية من تخصصات مختلفة، أهمّها علم الاجتماع، علم النفس، علم القانون والعلوم السياسية، بالنظر إلى ما يتطلبه موضوع البحث الذي يمثل مجال اهتمام من نفس درجة الأهمية بالنسبة للمتخصصين.

كل نمط من الوثائق والمراجع المعتمدة يسمح بتوضيح جانب محدّد من جوانب الظاهرة ، في مجتمع ما، وفي تاريخ ما، وقد سمحت مرحلة القراءة بالإطلاع أيضا على بعض الدّراسات السابقة حول الموضوع ، وأنواع هذه الدراسات، والمناهج المستخدمة فيها، وطرق اختيار عيناتها، وطرق استخدامها لتقنيات البحث التي اعتمدتها.

إنّ الأهمية التي أوليناها لفترة القراءة جعلتنا نعيش الظاهرة بقرب في حياتنا اليومية إذ احتلّت الحيز الأول من تفكيرنا واهتمامنا، وأصبحنا بما اكتسبنا من معلومات وما اطّلعنا عليه من نظريات ومفاهيم نستفيد من ملاحظاتنا اليومية أكثر، ونطرح التساؤلات الملائمة التي من شأنها أن تصل بنا إلى فهم صحيح للظاهرة.

وباعتبار النظرية حوصلة نتائج اكتشفت في زمان ما، وفي مكان ما، وفي ظروف ما، كان لابد أن تترافق هذه المرحلة من القراءة بعمل استطلاعي يوازيها ويعادلها أهمية، إذ أنّ المعرفة الحقيقية لا تكون إلاّ نظرية و إمبريقية في آن واحد.

وبعد ذلك انتقلنا إلى مرحلة العمل الاستطلاعي والتي تمثلت أساسا في محاولة الحصول على بعض المعطيات المتعلقة بالموضوع حول المنتخبين مثلا، وبعض حالات الجريمة، وبض الكتابات حول الواقع السياسي وما يرتبط به، كما سمحت بأخذ فكرة عن الكيفية التي يطرح بها هذا الواقع عامة ببلادنا.

كما أن الجانب الثاني من العمل الاستطلاعي تمثل في الاقتراب الأولي من مجتمع البحث، قبل الاختبار النهائي للفرضيات، ذلك قصد أُطلاع أكثر على الظاهرة ميدانيا، ورصد كل أشكال العنف الممكنة.

وقد سمح هذا العمل بالتحديد الإجرائي للبحث، وصياغة اشكاليته، وضبط فرضياته وتصور عينته، وإعداد التقنية اللازمة والملائمة للتقرب منها، من أجل الانتقال إلى اختبار الفرضيات، أو ما يسمى بمرحلة البحث الفعلي، كمرحلة أخيرة، قبل صياغة البحث ووضعه في شكله النهائي.

10- صعوبات البحث حول الموضوع:

تمثلت الصعوبات التي واجهتنا فيما يلي :

- صعوبة تحديد موضوع البحث، نتيجة قلة الدراسات التي تطرقت إليه بشكل مباشر في المجتمع الجزائري، حيث وجدنا أنفسنا مجبرين على الانطلاق من نقطة الصفر تقريبا والتقصي عن كل جانب من جوانب الموضوع عامة كمجال جديد للاستطلاع، في غياب رصيد معرفي حول الموضوع.

- قلة المراجع والمؤلفات التي مست بشكل مباشر هذا الموضوع، إذا وجدنا مراجع تعالج هذا الموضوع من الناحية السياسية ، النفسية أو من الناحية القانونية، ولكن غياب تام من الناحية السوسيو سياسية.

- من جوانب الصعوبة في البحث كذلك، ما يتعلق بالجانب الميداني خصوصا عند توزيع الاستمارات، حيث أحجم البعض عن الإجابة على بعض الأسئلة.

الفصل الثانـــي:

الـدراسـات الـسابـقـة

الدراسات السابقة :

لا يمكن لأي دراسة أن تنشأ من فراغ، بل لابد لها من دراسات سابقة سنحاول من خلالها الإنطلاق بالموضوع نحو تحقيق نتائج جديدة تخدم العلم بالدرجة الأولى، وتخدم الوطن بالدرجة الثانية .

1- دراسة للدكتور محمد حليم ليمام، قام بدراسة تحت عنوان" ظاهرة الفساد السياسي في الجزائر الأسباب والآثار والإصلاح " صدر عن مركز دراسات الوحدة العربية " الطبعة الأولى"، 2010.

حيث تطرق إلى إشكالية الفساد في الجزائر من الجذور إلى العلاج ، متطرقا إلى الأسباب التي أدت بظهوره سواء من الناحية الخارجية والداخلية خلص في كتابه إلى جملة من النتائج هي :

– كما أن قضية الفساد السياسي من القضايا التي دخلت دائرة الصراع بقوة، بعد إقالة الرئيس الشاذلي بن جديد، فهناك أسئلة تثار في الشارع الجزائري حول المبالغ المالية التي دخلت البلاد نتيجة لتصدير النفط، وظاهرة الفقر التي تسود أغلبية المدن الجزائرية، وكذا قضية الثراء الكبير الذي أصاب عددا من المسؤولين في الحكومات السابقة.

– لقد ساهمت قضية الفساد والثراء غير المشروع في تركيب التحالفات داخل السلطة، خاصة بعد أن فتح الرئيس الراحل محمد بوضياف ملف الفساد السياسي، وأعلن أن بحوزته أكثر من

أربعة آلاف ملف للفساد السياسي في الجزائر ، وبذلك شهدت السلطة السياسية خلافا بين الرئيس بوضياف وعدة شخصيات عسكرية وسياسية ، أدت إلى وصول الجزائر إلى أعلى درجات العنف السياسي، وهي اغتيال رئيس الدولة – محمد بوضياف – وتأزم الاوضاع السياسية، وبالتالي إلهاء النظام السياسي الجزائري في القضايا الأمنية وإهماله لعملية التنمية السياسية.

– ما شهدته الانتخابات الجزائرية من عمليات تزوير، ووجود شرفاء جدا في السلطة، لا يتهمون و لا يقدمون للعدالة أبداً، و كذا على الصعيد المحلي، بين صغار الموظفين، و المراسلين، ورجال الشرطة، و الإداريين،...الخ، كل هذه المظاهر للفساد أثرت بشكل كبير على إعاقة التنمية السياسية و عرقلة مسارها.

– إعفاء العديد من الشخصيات البارزة من دفع القروض الضخمة المستحقة عليها من قبل الدولة، و منحها قطع أراضي كبيرة في مواقع تجارية هامة وكذا القروض الكبيرة لبناء العمارات.

و عموماً كلما زاد الفساد السياسي خاصة لدى الأحزاب السياسية و على مستوى السلطة الحاكمة، كلما قلت التنمية السياسية، فلا وجود لهذه الأخيرة في ظل دولة تسودها هذه الظواهر الشنيعة، ومنه كلما زاد الحرمان السياسي وغابت الديمقراطية، قلت التنمية السياسية .

2– الدراسات التي قامت بها <u>خلية محاربة الفساد</u>، سنة 2009:"هذه الدراسة قامت بها الرابطة الجزائرية للدفاع عن حقوق الإنسان " أنشات هذه الرابطة من شهر مارس الماضي حيث تلقت معلومات ومعطيات يوميا حول الفساد في القطاع العام.

حيث تعرض إلى المباحث التالية:

المبحث الأول: مفهوم الفساد ومظاهره وأسبابه وتطرقت الدراسة في المبحث الثاني :أهم الوثائق الدولية لمكافحة الفساد وفي المبحث الثالث إلى أسباب انتشار الفساد أما في المبحث الرابع : أشكال الفساد ، وفي المبحث الخامس :الآثار المترتبة عن الفساد أما في المبحث السادس : الفساد الخارجي، وفي المبحث السابع : استراتيجية مكافحة الفساد ، وفي المبحث الثامن : القانون رقم: 01/06 المتعلق بالوقاية من الفساد ومحاربته.

أما في الجانب الثاني تطرقت الدراسة إلى ما يلي :

أهم التحديثات في القانون الجديد، التدابير الوقائية، التدابير الردعية، و الأحكام الخاصة .

وكانت نتائج البحث هي كالأتي :

للفساد نتائج مكلفة على مختلف نواحي الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية، ويمكن إجمال أهم هذه النتائج على النحو التالي:

1. **اثر الفساد على النواحي الاجتماعية:** يؤدي الفساد إلى خلخلة القيم الأخلاقية والى الإحباط وانتشار اللامبالاة والسلبية بين أفراد المجتمع، وبروز التعصب والتطرف في الآراء وانتشار الجريمة كرد فعل لانهيار القيم وعدم تكافؤ الفرص، كما يؤدي إلى عدم المهنية وفقدان قيمة العمل والتقبل النفسي لفكرة التفريط في معايير أداء الواجب الوظيفي والرقابي وتراجع الاهتمام بالحق العام. والشعور بالظلم لدى الغالبية مما يؤدي إلى الاحتقان الاجتماعي وانتشار الحقد بين شرائح المجتمع وانتشار الفقر وزيادة حجم المجموعات المهمشة والمتضررة وبشكل خاص النساء والأطفال والشباب .

2. **تأثير الفساد على التنمية الاقتصادية:** يقود إلى العديد من النتائج السلبية على التنمية الاقتصادية منها:

– الفشل في جذب الاستثمارات الخارجية، وهروب رؤوس الأموال المحلية، فالفساد يتعارض مع وجود البيئة التنافسية الحرة ،التي تشكل شرطا أساسيا لجذب الاستثمارات المحلية والخارجية على حد سواء، وهو ما يؤدي إلى ضعف عام في توفير فرص العمل ويوسع ظاهرة البطالة والفقر.

– هدر الموارد بسبب تداخل المصالح الشخصية بالمشاريع التنموية العامة، والكلفة المادية الكبيرة للفساد على الخزينة العامة كنتيجة لهدر الإيرادات العامة.

– الفشل في الحصول على المساعدات الأجنبية، كنتيجة لسوء سمعة النظام السياسي.

– هجرة الكفاءات الاقتصادية نظرا لغياب التقدير وبروز المحسوبية والمحاباة في أشغال المناصب العامة.

3. **تأثير الفساد على النظام السياسي:** يترك الفساد آثارا سلبية على النظام السياسي برمته سواء من حيث شرعيته أو استقراره أو سمعته، وذلك كما يلي:

– يؤثر على مدى تمتع النظام بالديمقراطية وقدرته على احترام حقوق المواطنين الأساسية وفي مقدمتها الحق في المساواة وتكافؤ الفرص وحرية الوصول إلى المعلومات وحرية الإعلام، كما يحد من شفافية النظام وانفتاحه.

– يؤدي إلى حالة يتم فيها اتخاذ القرارات حتى المصيرية منها طبقا لمصالح شخصية ودون مراعاة للمصالح العامة.

- يقود إلى الصراعات الكبيرة إذا ما تعارضت المصالح بين مجموعات مختلفة.

- يؤدي إلى خلق جو من النفاق السياسي كنتيجة لشراء الولاءات السياسية.

- يؤدي إلى ضعف المؤسسات العامة ومؤسسات المجتمع المدني ويعزز دور المؤسسات التقليدية .

- يسيء إلى سمعة النظام السياسي وعلاقاته الخارجية خاصة مع الدول التي يمكن أن تقدم الدعم المادي له، وبشكل يجعل هذه الدول تضع شروطا قد تمس بسيادة الدولة لمنح مساعداتها.

- يضعف المشاركة السياسية نتيجة لغياب الثقة بالمؤسسات العامة وأجهزة الرقابة والمساءلة.

3-دراسة لعبد الناصر جابي حول (الانتخابات الدولة والمجتمع)، سنة 2002:

الدراسة التي قام الباحث عبد الناصر جابي ، وهو باحث في علم الاجتماع بالجزائر ، جامعة الجزائر ، حيث دراستة انكبت على الإنتخابات : النخبة والمجتمع تطرق إلى فهم الظاهرة الانتخابية من الإطار السوسيو- سياسي ، حيث قسم الدراسة إلى ثلاثة أقسام رئيسية : تناول فيها في القسم الأول : مفاتيح من اجل فهم الأوضاع في الجزائر ، اما في الأخير من الفصل الأول فقد خصص للجهوية كمعطى تاريخي وسوسيو- سياسي والجيش من حيث مكانته وخصائصه وعلاقته ذلك بالدولة .أما في الباب الثاني من القسم الأول تطرق إلى الإرهاب بين الجغرافيا والتاريخ خصص لعرض بعض المفاتيح ظاهرة الإرهاب التي عرفها المجتمع الجزائري

أما القسم الثاني من الكتاب الذي جاء تحت عنوان " الإنتخابات المجتمع والدولة " تم تقسيمه إلى بابين رئيسيين : مكانة ودور الانتخابات السياسية في الجزائر خلال مرحلتي الأحادية (88/82) والتعددية (90 محليات وتشريعات91 في الدور الأول) .

ثم في الفصل الثاني سوسيولوجية الانتخابات السياسية التي تمت بإطار الاحادية والتعددية السياسية بعد الاستقلال، هذه المرحلة الأولى من الاستقلال تميزت بعدة خصائص حاولنا الإلمام بها لفهم دلالات هذه الانتخابات التي تمت فيها باعتبارها فترة " للتفاؤل " مركزين على بعض الخصائص السوسيولوجية في غياب شبه كلي للمعطيات الكمية الجديرة بالدراسة – كبروز بعض القوى الاجتماعية والمهنية في تأطير الانتخابات .

أما في القسم الثالث وهو الأخير ، انقسم إلى مرحلتين أساسيتين ، مرحلة الانتخابات الرئاسية التي كانت التجربة التعددية الأولى في هذا المجال مما يعطي لنتائجها أهمية كبرى في ملامح الخريطة السياسية الجزائرية التي أكدت أهمية العوامل السياسية الثقافية التقليدية كالانتماء الجهوي الذي ظهر بقوة بمناسبة هذه الانتخابات .

اما في القسم الأخير ، فقد تم فيه التطرق إلى الترشيحات ومختلف مستوياتها السوسيولوجية والحملة الانتخابية بكل أبعادها التنظيمية والسياسية في هذا الباب الذي ركزنا فيه على التحليل السوسيولوجي من خلال تقديم عينات من مترشحي بعض الأحزاب كوسيلة لفهم دقة للظاهرة الانتخابية .

الـفـصـل الـثـالـث:

الأطـر الـحـزبيـة

تمهيد:

قسمنا هذا الفصل إلى ثلاثة عناصر أساسية، حيث تطرقنا في العنصر الأول إلى المعنى الاصطلاحي للحزب السياسي التي تساعدنا على فهم الموضوع من جهة، والتحكم فيه بالإضافة إلى العنصر الثاني الذي تناولنا فيه الأطر الهامة لتكوين المؤسسات الانتخابية وعلى رأسها الحزب الذي يعتبر أهم العامل في ربط المواطن بالواقع السياسي أما ثالث فتناولنا الأحزاب السياسية في الجزائر.

1- <u>المعنى الاصطلاحي للحزب السياسي</u>:

لقد تعددت تعريفات الحزب السياسي بتعدد الإيديولوجيات من ناحية، وبتعدد الزاوية التي ينظر منها إلى تلك المجموعة النشطة من ناحية أخرى.

فالبرنامج السياسي للحزب يلعب دورا جوهريا في مرحلة تأسيسه، إذ يعمل على تحقيق التآلف بين أفراد متفرقين حتى تبرز الاعتبارات التنظيمية فيما بعد، وبالتالي نرى الفقيه الفرنسي "بنيامين كونسات " يعرف الحزب بأنه " جماعة من الناس تعتنق مذهبا سياسيا واحد "[1].

ويعرفه ف.ي كاي V.o Key بأنه " هيئة من الأشخاص متحدين من خلال حماس مشترك لمصلحة قومية أو لمبدأ محدد يتفقون عليه ".

ويعرفه أندريه هوريو بأنه " تنظيم دائم يتحرك على مستوى وطني ومحلي من أجل الحصول على الدعم الشعبي، يهدف إلى الوصول إلى ممارسة السلطة بغية تحقيق سياسة

1)- د. نعمان (الخطيب)، <u>الأحزاب السياسية ودورها في أنظمة الحكم المعاصرة</u>، مرجع سابق، ص 17.

معينة ". ومن التعريفات الواسعة الإستعمال في هذا الإطار، تعريف أديمون برك E.Burk "الحزب اتحاد بين مجموعة من الأفراد بغرض العمل معا لتحقيق الصالح القومي وفقا لمبادئ محددة متفق عليها جميعا".

أما الفقه العربي فيكاد يقترب في تعريفاته مع الفقه الليبيرالي، إن لم يتفق معه اتفاقا كاملا في هذه التعريفات، فالدكتور سليمان الطماوي يعرف الحزب قائلا "إنه جماعة متحدة من الأفراد تعمل بمختلف الوسائل الديمقراطية للفوز بالحكم، أما الفقه العربي فيكاد يقترب في تعريفاته مع الفقه الليبيرالي، إن لم يتفق معه اتفاقا كاملا في هذه التعريفات، فالدكتور سليمان الطماوي يعرف الحزب قائلا "إنه جماعة متحدة من الأفراد تعمل بمختلف الوسائل الديمقراطية للفوز بالحكم، يقصد تنفيذ برنامج سياسي معين ". ويعرفه الدكتور محسن خليل بأنه، "عبارة عن محالفة وولاء بين جماعات، تربط بينهم مصالح مشتركة ورغبة مشتركة في تولي زمام الحكم". أما الدكتور رمزي الشاعر فيعرفه بأنه "جماعة من الأفراد، تعمل بمختلف الوسائل الديمقراطية للفوز بالحكم بقصد تنفيذ برنامج سياسي معين متفق عليه بين أعضائه "[1].

ويعرف الدكتور طارق الهاشمي الحزب السياسي بأنه "مجموعة من الناس ينظمهم تنظيم معين وتجمعهم مبادئ ومصالح معينة، ويهدفون إلى الوصول إلى السلطة أو المشاركة فيها" [2].

---

1)– د. نعمان (الخطيب)، الأحزاب السياسية ودورها في أنظمة الحكم المعاصرة، مرجع سابق، ص 17.

1) - V.o.Key: V.o.Key: Politics, parties, and pressure group, Thomas Crowell, Co. 1998.p.216.

وكذلك تختلف التعريفات حسب المنظار الذي ينظر به إلى هذه المجموعات من الأفراد. فمن الناحية الشكلية تتركز النظرة على الأساس التنظيمي أو البنائي فيميل التعريف إلى الوصفية، كتعريف Pierre Wigni [1] حيث يقول " إن الحزب تنظيم دائم، ممثل لجزء من الرأي العام، لأجل تنفيذ برنامج وطني بواسطة جهاز حكومي ". فهو هنا يركز على التنظيم الدائم، والتمثيل الجزئي للرأي العام.

ومن التعريفات التي تركز على البناء التنظيمي تعريف موريس ديفرجه حيث يقول: "الحزب ليس له طائفة، بل مجموعة طوائف، أو اجتماع مجموعات صغيرة منتشرة في البلاد (أقسام، لجان ، جمعيات محلية،...الخ) تربط فيما بينها نظم تنسق بينها".[2]

أما من الناحية العملية، فيكون تعريفه وظيفيا فالحزب ما هو إلا تنظيم يقوم بوظائف معينة – وبمعنى آخر – ما يتم تنظيمه ليقوم بوظيف وتماشيا مع هذا التعريف ومع الدراسات المتعلقة بمفهوم الحزب السياسي، يمكننا، أن نشير إلى أن هناك مقومات لابد من توافرها حتى نكون أمام حزب سياسي سواء اختلفت التعريفات أم اتفقت، تعددت أم اتحدت. فلا بد في كل حزب سياسي من:

– وجود جماعة من الناس ينضمون إليه طواعية ويعتنقون مبادئه، مؤمنين به وبها، عاملين على نشرها والدعوة إليها والدفاع عنها، هذا معناه يحتم وجود جهاز له صفة العمومية بين مختلف أجزائه، وهو ما اصطلح على تسميته (التنظيم).

---

1) –الهاشمي (طارق): الأحزاب السياسية، شركة الطبع والنشر الأهلية، بغداد، 1987، ص 77.

2)- Wigni (Pierre) : Droit Constitutionnel; Principe et droit Positif, Etablissement Emile Bruyant, Bruxelle, 1992, P.450

- أن يتوفر كل حزب سياسي منهج يمثل الرؤية الفكرية، متضمن للمبادئ التي يؤمن بها ويعمل جاهدا ومجتهدا على نشرها، وهي ما اصطلح على تسميتها (الهدف السياسي).

2- تنظيم الأحزاب السياسية:

إذا كان لابد لكل حزب سياسي من وجود جماعة من الناس ينضمون إليه ويعتنقون مبادئه، يؤمنون به وبها، عاملين على نشرها والدعوة إليها والدفاع عنها، فلا بد أيضا أن يتم في إطار منظم دقيق يبين المسار العام لهذه العناصر المختلفة في سبيل تحقيق الهدف العام المنشود.

أ - العضوية:

العضو في التنظيم كالحجر في البناء، لا يقام ولا يعلو بدونه، فهو اللبنة الأولى لبناء الحزب السياسي، وبالتالي فأعضاء التنظيم ضرورة عملية لتأييد الحزب وصونه والمحافظة على كيانه. وعلى هذا الأساس يعمل كل حزب على كسب الأعضاء. فمن الأعضاء من يقوم بخدمة الحزب على أساس تطوعي أحيانا، مؤمنا بمبادئ هذا الحزب، أو معتقد أن سياسته تمثل السياسة المثلى أو أن قادته وزعماءه هم وحدهم العاملون لمصلحة الوطن. ومنهم من يرتبط بالحزب نتيجة لدوافع و حوافز مختلفة. مثلا رغبة العضو في الانضمام لجماعة اجتماعية معينة، أو لتحقيق وضع اجتماعي، أو لكسب كرامة شخصية. بل قد يكون الالتجاء للعضوية بهدف تحقيق مطامع سياسية عن طريق ممارسة السلطة. ولكننا نذهب مع أغلب الفقه إلى القول بأن أهم عوامل الانضمام للحزب هي الصلات الاجتماعية والمصالح الاقتصادية وبعض العادات والتقاليد.

وليس بذي بال أن يكون عدد الأعضاء كبيرا أو صغيرا في قيام الحزب وتكوينه. على أنه من الناحية العملية والسياسية، فإن أهمية كبرى تعطى للحزب الذي يجمع قاعدة شعبية كبيرة[1].

و الوصول إلى السلطة أو المشاركة فيها هما ما يصبو إليها كل حزب، وبالتالي فليس من المشكوك فيه أن العدد البشري يمثل كسبا ماديا ومعنويا في سبيل تحقيق هذا الهدف وجعله أمرا ميسورا. و لكن يجب أن يؤخذ هذا على إطلاقه، لأن هناك عوامل كثيرة تساعد في نجاح الحزب وقوته، أهمها:

- بعض الوفاء والإخلاص في أذهان أكبر عدد من الجماهير وتثبيت دعائم وأسس اسهامهم في هذا النشاط.
- التخطيط الواضح لبرنامج الحزب في المجالات المختلفة، مع الإهتمام بوضع هذه البرامج في صياغة سهلة يسيرة تتقبلها الجماهير على جميع المستويات الثقافية.
- احكام الرقابة في اختيار مرشحي الحزب لمختلف المناصب والمقاعد البرلمانية.
- مدى احساس الأعضاء بتحمل الحزب للمسؤولية السياسية بأمانة ووضوح فيما يتعلق بالعمليات السياسية.[2]

ب- درجات المشاركة:

يختلف تعبير "عضوية الحزب" من مجتمع سياسي إلى مجتمع سياسي آخر. فتعبير "عضوية الحزب" لا يعني نفس الحقيقة في كل من الأحزاب الأمريكية والأحزاب الشيوعية، في الأحزاب

1)- الخطيب (نعمان) ، الأحزاب السياسية ودورها في أنظمة الحكم المعاصرة ، دار الثقافة للنشر والتوزيع ، عمان ،الأردن ،2003 ص26.
2)- Duverger (Maurice) , Les parties politiques , Librairie , Armand colin , Paris 1973, p 432.

المباشرة والأحزاب غير المباشرة، في أحزاب اللجان وأحزاب الجماهير، حتى يمكننا القول بأن المعنى نفسه يتغير من الحزب الاشتراكي الفرنسي وحزب العمال البريطاني، رغم الإطار الإيديولوجي العام لكل منهما.

وأيا كان الوضع، فإننا هنا لن نقوم بتحليل كل علاقة على حدة، بل ستكون دراستنا موجهة إلى بيان الأشكال المختلفة لعلاقة الفرد بالحزب، أي دراسة تلك الحلقات الداخلية التي تحرك هذا الجهاز وتقوده، وهذا ما يوصلنا إلى معرفة طبيعة كل حزب والصفة الديمقراطية لتركيبه. وكما يقول ديفرجيه "بمقدار ما تمثل الحلقات الداخلية الحلقات الخارجية أو بالأحرى بمقدار ما تنسجم الحلقات في خط سيرها ، بمقدار ما يتصف النظام بالديمقراطية. فإذا لم يتوافر الإنسجام، تحولت سلسلة الحلقات المركزية هذه إلى نوع من الأوليغارشية ".(1)

وعلى ذلك فكلا منا هنا عن درجات المشاركة أو المساهمة ستكون مبنية على أساس النظرية العامة التي حاول الفقهاء من خلالها معالجة هذا الموضوع. وبالتالي يمكننا القول بأن درجات هذه المشاركة تتدرج من الناخبين إلى المجندين (المتعاطفين) إلى المنتسبين إلى المناضلين (المجاهدين).

ب-1 <u>الناخبون:</u>

الانتخابات هي المجال الطبيعي الشرعي للأحزاب الأوربية والأمريكية في وصولها للسلطة. ولما كان الناخبون يصوتون إلى "نواب" وهم أشخاص رشحتهم أحزاب معينة، كان لا بد من تحدي العلاقة بين الاثنين، وهي علاقة طرفاها النواب والناخبون. فإذا كانت أهمية النائب تأتي من

---

1)- الخطيب (نعمان) ، الأحزاب السياسية ودورها في أنظمة الحكم المعاصرة ،نفس المرجع السابق ص 38.

كونه عضوا في إحدى السلطات العامة في الدولة، فإن دور الناخب له أهميته وخطورته في هذا الشأن أيضا. وتبدو أهمية الناخب أكثر وضوحا بالنسبة لأحزاب اللجان الأكثر منها في الأحزاب الجماهيرية، وذلك أن الأولى تقوم على لجان محددة، نشاطها ملحوظ في أوقات انتخابات فقط.

وعلى هذا فالانتخابات هي المقياس الذي يبين قوة الحزب من ضعفه على ضوء ما يتم كسبه من أصوات ،على أن هذا المقياس ليس سهلا ودقيقا، ان كانت النتائج تكون أقرب إلى الصحة إذا أخذنا بنظام التمثيل النسبي.

وإذا كان الأمر كما يقال، بأن التباين بين الأعضاء والناخبين واقع لا محالة، فإن دائرة الناخبين تكون أحيانا أوسع من دائرة الاختيار في الانتخاب (1).

ب-2 <u>المتعاطفون</u> :

إذا كان كل من الناخب والمتعاطف يعطي صوته في الأوقات العادية للحزب، فإن المتعاطف أكثر قربا وميولا للحزب من الناخب، هذا ملموس من الخدمات المادية والمعنوية التي يقدمها للحزب. فهو الذي يقوم بالدعاية، وهو الذي يصوت وينتخب باسمه ويعلن عن رأيه، بل أحيانا يصل التعاطف غلى درجة تقديم المال لهذا الحزب، بل ويعتبر الإعلان عن الرأي أمام الكافة وكتابة الاسم في الانتخاب، فيصلاهما للتمييز بين الناخب والمتعاطف عند أغلب الفقهاء.

---

1)– الخطيب (نعمان) ، الأحزاب السياسية ودورها في أنظمة الحكم المعاصرة ،نفس المرجع السابق ص 29

وإذا كان المتعاطف أكبر درجة في المساهمة من الناخب وأقل من المنتسب كما تجرى العادة، فإننا أحيانا نجد البعض منهم يندفعون أكثر من الأعضاء الحزبيين (المنتسبين) ومع ذلك يبقون مؤازرين. فالفيصل بين المتعاطف والعضو (المنتسب) ليس ثابتا أو محددا بصورة مطلقة وجامدة، لأنه كما قدمنا، قد يكون المتعاطف أكثر إيجابية من المنتسب، دون أن تثبت له الصفة الرسمية ويصبح منتسبا. ولعل ذلك يرجع إلى عوامل متعددة ومختلفة من شخص إلى آخر، ولعل أهمها:

1- الخوف من السلطة – فقد يوجد شخص في مركز يحرم عليه القانون في الإنضمام إلى حزب، لأنه لو انضم إلى حزب بشكل عام أو حزب معين دون الإنضمام رسميا له. بل قد يكون ذلك لتجنب الاحتكاك بالسلطة و ملاحقتها له إلى درجة المضايقة .

2- الرغبة في الاستقلالية فالبعض قد يضايقه التقييد وخصوصا الفكري منهم، وهذا يتحقق عندما ينضبط وينتظم في عضوية حزب معين، وبالتالي يؤثر البقاء مستقلا ليستطيع إبداء الرأي في أي مجال يراه، وهذه الظاهرة شائعة في الأوساط عالية التثقيف.[1]

3- عدم إيمان المتعاطف بكل مبادئ الحزب، وهذا يدعوه إلى البقاء خارج الرسميات ليعلن رأيه دون تحفظ أو مسؤولية.

4- المصلحة الشخصية قد تلعب المصلحة الشخصية دورا هاما في عدم الانتساب لحزب معين، لمعرفته أن ذلك يمثل تهديدا لهذه المصلحة.

---

1)– الخطيب (نعمان) ، الأحزاب السياسية ودورها في أنظمة الحكم المعاصرة ،نفس المرجع السابق، ص 35.

5- الوسط العائلي: بل قد يكون عدم الانضمام رسميا مرجعه إلى الوسط العائلي المتزمت الذي لا يسمح له بذلك و لا يرتضيه.

وتختلف درجات التعاطف باختلاف أمزجة المتعاطفين. فبعضهم يعلن عنها في حضوره اجتماعات الحزب، وآخر يعلنها في شرائه صحف ومجلات الحزب، وآخر يبديها بالمساعدة في مشروعات الحزب أو الدعاية لها، بل وتقديم المال أحيانا.

هذا ويلاحظ على الصعيد الاجتماعي أن المؤازرين من النساء أكثر من الرجال، وتفسير ذلك إلى عدم استقلالية المرأة وبالتالي بدفعها إلى دعم الحزب الذي تؤمن به، دون الاهتمام بشيء يقال له شكليات أو رسميات أو لظرف من الظروف التي بيناها سابقا.

و أصعب ما يثار بشأن المتعاطفين هو إمكانية تعدادهم أو حصرهم، ذلك أنه إذا كان المنتسبون يحصون بعدد البطاقات أو طلبات الانضمام، فإن الصورة ليست بذات الوضوح في إحصاء المتعاطفين.

لذا يذهب البعض إلى إمكانية حصرهم في عدد الصحف و المجلات التي تباع باسم الحزب، لكننا لا نرى في ذلك مخرجا، حيث أن هناك عدة اعتبارات تحدد الصحف المباعة، منها أمزجة القراء، وعدم ثبات نسبة الشراء، وعد القدرة على تحديد صفة المشترين. لهذا فإننا نذهب مع الرأي القائل بالاعتماد على معاهد استطلاع الرأي. فقد تكون النتيجة أقرب إلى الواقع وإن لم تتطابق معه، لعدة أسباب أهمها، التخوف من ابداء الحقيقة عند بعض الأشخاص، أو لتعمد اخفائها أو المغالطة فيها. هذا اذا طرحنا جانبا الكلام عن المؤسسات

والجمعيات المختلفة الأنشطة التي تعمل بجانب حزب من الأحزاب، والتي دائما يسعى كل حزب إلى إنشائها ليمارس جوانب من أنشطته من خلالها أو بواسطتها.

و السؤال الذي يطرح نفسه في النهاية: ما موقف الأحزاب من هذه الفئة من الأفراد، لقد أظهرت بعض الأحزاب احتقارها لهؤلاء الزمرة من المتعاطفين، مشبهة إياهم بالمعتدلين الذين لا يثق بسبب تذبذب مواقفهم، وسهولة التأثير عليهم من قبل الأحزاب الأخرى.

ولكن يبدو في النهاية أنها تيقنت بأنهم يمثلون خزانا طبيعيا وجندا احتياطيا ثمينا، وذلك لإطلاعهم وتمرسهم الحياة السياسية والحزبية خلال فترة التعاطف، ممهدة المجال لانضمامهم في المستقبل.

ب-3 <u>المنتسبون:</u>

إذا كان من الصعب وضع تعريف دقيق للمنتسب، صالح لكل الأشكال التنظيمية للأحزاب المختلفة ، فإننا نستطيع القول بداية أن كلمة منتسب تكاد أن تعطي نفس المعنى الدارج لاصطلاح "عضو" في الأحزاب الأوروبية التي تأخذ بنظام الانتساب، والتي يمكن بها اعتماد صك الانتساب ودفع الاشتراكات، كأساس للعضوية الكاملة للحزب.

وإذا كان المنتسب لا يمثل أهمية بالنسبة لأحزاب اللجان (التقليدية) فإنه على العكس من ذلك يمثل أهمية بالغة بالنسبة لأحزاب الجماهير. ففي الوقت الذي لا تعتمد فيه أحزاب اللجان على المنتسبين مكتفية بالنوعية المختارة التي تستطيع تحمل أعباء هذا الحزب ماديا ومعنويا، تأخذ أحزاب الجماهير في فتح أبوابها للمنتسبين ساعية من وراء ذلك إلى ضم أكبر عدد من الأفراد إليها. والسبب لا يرجع فقط إلى الجانب المعنوي في هذا الاتجاه، وإنما أيضا

إلى الجانب المادي الذي تبغيه من وراء تعدد الاشتراكات السنوية أو النصف سنوية حسب ما تنص عليه لوائح كل حزب، كل ذلك يوضح سيطرة القلة على أحزاب اللجان واتساع القاعدة الشعبية لأحزاب الجماهير. وستبدو الصور أكثر وضوحا عند الكلام عن أحزاب الجماهير.

ب-4 <u>المناضلون:</u>

في كل جماعة من الناس نجد قلة تأخذ على عاتقها ضمان سير هذه المجموعة وأدائها لمهامها، وبالتالي تأخذ دورا مميزا عن باقي أفراد هذه الجماعة حتى يصبح الاعتماد كليا على هذا النفر القليل. ولكن مع ذلك يجب عدم الخلط بين هذه الجماعة وبين القلة القليلة المخططة المسماة بالقادة، حيث أن الثانية تخطط وتشرع، والأولى التي تسمى بالمناضلين أو المجاهدين تعمل وتنفذ.

أما صورة النضال والجهاد فتتم أحيانا بالدعاية وأحيانا بتجهيز الحملات الانتخابية ودعمها ماديا ومعنويا. وهذا ما يميزها عن الأعضاء العاديين(المنتسبين)، حيث يقف دورهم عند حد تسجيل أسمائهم في سجلات الحزب وسداد الاشتراكات السنوية، كل ذلك يطبق على أحزاب الجماهير. أما أحزاب اللجان (التقليدية) فيتجسد حجم المناضلين في تلك اللجان التي تأخذ على عاتقها تنفيذ كافة برامج الحزب وتقديم المرشحين والإعداد للحملات الانتخابية، أما من عداهم فهم ناخبون أو متعاطفون.

ولقد قيل أن نشاط الحزب عادة يقاس بنسبة المناضلين إلى المنتسبين، فإذا زادت النسبة عن الربع اعتبر الحزب نشيطا.

و على هذا فدور المناضلين هام جدا، وبالتالي يجب إضفاء جو من التجانس والتوافق بين أفراد الحزب لنزيد من هذه الفئة ونصل بالحزب إلى غاياته المنشودة. ويمكن لمس الزيادة والنقصان في هذه الفئة عن طريق التأكد من تسديد الأعضاء كافة اشتراكاتهم في الأوقات المحددة، ومن مدى التزام الفرد بمبادئ الحزب والعمل على تحقيقها، ومن حضور الأعضاء لاجتماعات الحزب و مؤتمراته العامة.

و هكذا، يتضح جليا أن الأفراد يتفاوتون في مستوى اندماجهم في الحياة السياسية وذلك حسب ما المؤثرات السياسية التي يتعرض لها والخصائص الخلفية الاجتماعية ومدى توفر فاعلية القنوات المؤسسية للعمل السياسي.

و مما تقدم ذكره يمكن القول أن المفاهيم الأساسية التي تطرقنا إليها لها أهميتها من الجانب الابستمولوجي والنظري، حيث المشاركة السياسية والثقافة السياسية هي عملية مستمرة وجزء من النسق الاجتماعي تساعدنا على بلورة الإطار المؤساساتي للعملية الانتخابية التي بواسطتها " العملية الانتاخبية " إن كانت مبينة على أسس عقلانية وعلمية استطاعت أن تكون مجتمع صحي خالي من الأمراض الاجتماعية كبروز الجريمة على السبيل المثال، حيث سنتطرق إلى التمثيل الانتخابي وإشكالية تنامي ظاهرة الجريمة .

3- الأحزاب السياسية في الجزائر:

إن الخريطة السياسية في الجزائر، أخذت شكلها التعددي مع قانون الجمعيات السياسية وبصرف النظر عن طبيعة أي حزب وتكوينه، فإن المنافسة السياسية التي جسدها الإصلاح السياسي المرافق لأحداث أكتوبر، وظهور التعددية الحزبية ، كان يوحي بأن الجزائر قد خطت

خطوة عملاقة نحو تفعيل مسار الديمقراطية خاصة فيما يتعلق بالآليات القانونية التي سمحت بتأطير الحياة السياسية، وعبرت الإنتخابات التعددية عن حقل سياسي متعدد، ومتنوع، وعلى ضوء ذلك يمكن القول أن تصنيف الأحزاب السياسية في الجزائر أخذ شكلا خاصا، بالنظر إلى خصوصية المجتمع من جهة، وخصوصية الحياة السياسية التي عبرت عنها الإصلاحات من جهة ثانية، حيث يرى أحد الباحثين في دراسة حول الثقافة السياسية (1) أنه يمكن التمييز بين خمس فئات من الأحزاب السياسية:

1-جبهة التحرير الوطني كحزب سياسي متولد عن تراكم تاريخي وسياسي، وله شعبية لا بأس بها في الأرياف، وعند فئات و شرائح كبيرة في السن .

2- فئات سياسية جهوية ثقافية ولغوية ، تتسم بقوتها في المعارضة وإختلافها النسبي في المواقف.

3– فئات سياسية يسارية شيوعية و إشتراكية لها قاعدة واسعة في أوساط العمال.

4- فئات سياسية دينية لها أنصارها في أوساط مختلف الشرائح الإجتماعية سيما فئة الشباب والفئات المحرومة.

5- فئات سياسية ليبرالية تستند على قاعدة قليلة من ذوي المصالح المالية والتجارية.

وإذا يكون الحقل السياسي متنوع و متعدد من حيث الكم والكيف، الشيء الذي يسمح للمواطن من إختيار التشكيلة التي تتناسب مع توجهاته و أفكاره ، والملاحظ عن هذه الفترة، أنـها

---

1)Yefsah (Abdelkader), **La question du pouvoir en Algérie**. Algérie : édition ENAP, 1990, P 119.

شـهدت تـحـولات عميقـة، ونـشـاط سياسـي متعدد كـان يوحي بأن الإنتقال الديمقراطي، يسير وفـق منهجية من شأنها تحقيق الحداثة، رغم أن الصراع على السلطة ظل هو مسعى كل الأحزاب التي لم تبحث عن ترسيخ الديمقراطية في المجتمع[1].

---

1) بن طاهر علي " الثقافة السياسية ومسألة الديمقراطية التعددية في الجزائر (1989 - 1992)"، رسالة ماجستير، كلية العلوم السياسية والإعلام، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر، 2001 ، ص 82.

الـفـصـل الـرابـع:

التمثيل الانتخابي و تفاقم ظاهرة الجريمة

تمهيد: قمنا بتقسيم هذا الفصل إلى عنصرين، في العنصر الأول تطرقنا إلى التمثيل الانتخابي والأنساق السياسية، حيث حاولنا تناول العلاقة الموجود بين التمثيل الانتخابي وكيفية تبلور الجريمة في حال فشل هذا التمثيل.

ثم تناولنا في العنصر أهم النظريات التي حاولت تفسير وتحليل ظاهرة الجريمة.

1- التمثيل الإنتخابي والأنساق السياسية :

1.1 - التمثيل النسبي:

نظام التمثيل النسبي هو بلا منازع وباتفاق معظم الباحثين في علم السياسة أكثر الأنظمة الانتخابية قدرة على تمثيل مختلف مكونات المجتمع. وهو بالتالي يحقق بشكل مباشر المعنى المراد من النظام الانتخابي.

يختلف تطبيق التمثيل النسبي باختلاف النظام الانتخابي المطبق في الدول التي تتبع التمثيل النسبي. فهو إما أن يكون تمثيل نسبي للأحزاب السياسية فقط، أو أن يكون تمثيل نسبي للأحزاب والمناطق، أو تمثيل نسبي للأحزاب والمناطق والهيئات العامة كالنقابات.

والتمثيل النسبي يعني أن نسبة التمثيل في البرلمان تعتمد على النسبة التي يحصل عليها الحزب أو التجمع في الانتخابات. وأغلب أنظمة التمثيل النسبي تعتمد نظام الدائرة الواحدة وانتخاب القائمة لا الأشخاص.

2.1 - مفهوم التمثيل:

أولاً: المفهوم: يُعرف التمثيل على انه علاقة بين شخصين او طرفين، أحدهما مُمثل والآخر ناخب. وعادة ما يتحمل مُمثل السلطة قوة وصلاحية القيام بعدة أعمال استنادا إلى اتفاق مع الناخب. (1)

يعد التمثيل مفهوم مرادف مفهوم "المصلحة الاجتماعية" في سياق علاقات وتفاعلات القوى بين القادة (الممثلين) والناخبين، العلاقة بين الطرفين تتأرجح بين علاقة ناقصة أو علاقة سيئة وبين علاقة جيدة أو مكتملة.

إذاً التمثيل هو مفهوم اجتماعي، نفسى، بل ورمزي احياناً. مفهوم التمثيل يتشكل بفعل عدة عوامل مثل الإدراك (الوعي) ، المعرفة (المعلومات)، الاتصال، والقوالب الجامدة والسلطة (الكاريزما). بالإضافة إلى ذلك، لا ينبغي أن يُفهم التمثيل فقط على انه علاقة واحدة بين (أ) و(م)، لكنه أيضا مفهوم يصف ويفسر تفاعلات المجموعة. بمعنى انه بافتراض أن التمثيل هو علاقة بين (أ) و(م)، فهو أيضاً علاقة بين (ب)، (ج)، (د)، و(م) على حد سواء.

لذا تجدر الإشارة إلى أن هناك عدة متغيرات تحدد تمثيل المجموعة عن طريق الزعيم أو القائد الرسمي.أحد هذه المتغيرات هو التركيبة الاجتماعية للمجموعة، ومواقفها تجاه أنواع الشخصية المختلفة والقضايا العامة. متغير آخر ذا طبيعة رمزية أو إدعائية، بيد أن أحد مصادر التغيير في "التمثيل" قد يكن العمليات الدعائية أو الإيديولوجية للأحزاب السياسية أو زعماء الأحزاب

1)- الخطيب (نعمان) ، الأحزاب السياسية ودورها في أنظمة الحكم ، دار الثقافة، الطبعة الثانية،2002 ، ص 51.

المتنافسة من أجل الحق في التمثيل. والمتغير الثالث لتشكيل أو تغيير التمثيل هو السياق المؤسسي، والمعروف أيضا باسم حكومة تمثيلية، والتي يمكن اعتبارها مجموعة من الأسس الإجرائية التي تهدف إلى الوصول لأفضل صور التمثيل.

إجمالاً، يعد التمثيل مفهوماً أوسع وأشمل من مجرد الأدوات أو الأجهزة التي تنظم عملية التمثيل، بمعنى أن تلك الأجهزة قد تُزيد أو تُقلص من المفهوم، لكن التمثيل كمفهوم من الناحية النظرية يمكن أن يتم تنفيذه بعيداً عن تلك الأدوات.

التمثيل متعدد الوجوه وعادة ما يُعرف على نطاق واسع باعتباره مجموعة من التوقعات لدى الأفراد أو المواطنون فيما يتعلق بالحكومة والموظفين العموميين. على أن يطبق نفس المفهوم على كافة المنظمات المجتمعية. وفى النهاية، يتمثل الدور التمثيلي في رسم الصورة المُثلى لعلاقة القائد أو المسئول بناخبيه أو من يُفترض فيه تمثيلهم. هناك على سبيل المثال تصور على نطاق واسع أن النخبة الحاكمة التي تتألف من شخصيات ذات مكانة عالية، هي المجموعة الأكثر ملائمة لتمثيل الجماهير لأن لديها المهارات اللازمة لحكم الناس على أسس من الخيارات العقلانية. صور أخرى من أشكال التمثيل، تلك التي تقوم على التآلف أو العاطفة بمعنى التمثيل الأوحد لبطل أو شخصية مركزية قوية في المجتمع.

وفي الأخير، يمكن أن تجتمع مختلف أوجه التمثيل وفقاً لتنوع المجتمعات والنظم السياسية. [1]

---

1) – د سويم (العزي) ، المفاهيم السياسية المعاصرة ودول العالم الثالث ، المركز الثقافي العربي ، 1992، ص 72 .

ثانياً: النظم التمثيلية: يُعرف التمثيل على انه هو مفهوم متعدد الأبعاد، يتكون من ثلاث أفكار رئيسية هم : [1] فكرة التفويض (من الناخب لممثله).

- فكرة التمثيل، أي شعور من التشابه والتماثل بين الناخب والممثل.
- فكرة المسئولية والمساءلة.

في المفهوم الفقهي، الممثل يعد مندوباً مفوضاً من الناخب. أما بالمعنى السوسيولوجي، فالممثل هو من "يمثل" بالفعل ميزات معينة للمجموعة أو الفئة المنتخب عنها. أما عن التمثيل السياسي، من منظور الحكومة التمثيلية فيكون مرتبطاً دائما مع المفاهيم الفقهية والاجتماعية للتمثيل.

يرجع تأصيل الفكرة الحديثة للتمثيل السياسي إلى ارتباطها بالمبدأ الأساسي الرامي بأن "النواب يمثلون إرادة الأمة"، وليس إرادة الأفراد (وذلك تأكيداً على سيادة الأمة). الفكرة وراء هذه الخطوة هي تجنب تابعية الممثل لإرادة الأفراد وبالتالي السماح بدرجة من الحكم الذاتي، وفي الوقت نفسه ضمان تمثيل النائب لمصالح الأمة برمتها، الذي يعني في الواقع انه يمثل الشعب أيضا. وقد أيدت هذه الفكرة من قبل "ادموند بيرك" في عام 1974 بمعنى أن الممثل لم يعد مفوضاً أو مندوباً بل هو شخص منتخب يتمتع بالثقة ويتصرف وفقا لرأيه الحر. و عليه فإن المُمثل عليه أن يشعر بواجب تمثيل ناخبيه، وهذا الشعور يجب أن يكون له ضمانة واستمرارية عن طريق الأُطر التشريعية والتنظيمية. (2)

---

1)– عاطف (أحمد فؤاد)،علم الاجتماعي السياسي، دار المعرفة الجامعية ، إسكندرية ، مصر ، 1995 . ص 35 .

2)– عاطف (أحمد فؤاد)، نفس المرجع السابق ، ص 40.

لذلك فإن نظرية التمثيل الانتخابي ليست مجرد مسألة إجرائية للانتخابات، وإنما هي نظرية التمثيل المسئول والخاضع للمساءلة فى الوقت ذاته. المسألة ليست متعلقة بضمان التشابه بين الممثلين والناخبين ولكنها مرتبطة بضمان مدى التزام المُمثل بالاستجابة لمطالب واحتياجات ناخبيه عن طريق للمساءلة.

- الموضوعات المرتبطة بالتمثيل الانتخابي كمفهوم [1] :

- **حجم ونطاق التمثيل** : في القرون والعقود الماضية نمى الناخبون من بضع مئات إلى آلاف الناخبين لممثل واحد، ومن ثم يضحى السؤال مع تزايد مهام ومسئوليات المنتخبين: هل لا يزال الفرد يشعر بأنه ممثل، وهل الإرادة الحقيقية للفرد تُمثل بذلك العدد الهائل من الناخبين فى مقابل ممثل واحد.

- **من الذي يُمثل:** كلما اتسع حجم الناخبين، كلما تضائل حجم التمثيل، وكلما فقدنا القدرة على تمييز من الذي يُمثل حقيقةً. الأعداد الكبيرة من الناخبين أحدثت تحول في مفهوم التمثيل، من التساؤل "بمن الذي يُمثل" إلى "ما الذي يمثل" في ضوء عدد من الأفكار والسياسات الاجتماعية العامة.

- **ما الذي يُمثل؟:** في الواقع هو التجمعات والمناطق الجغرافية، ومن هنا يمكن التمييز بين التفصيلات المثالية (القيم) أو المصالح المادية (ما يريده الناخب) في المناطق الجغرافية المختلفة. الذي يمثل إذاً من قبل البرلمان هو المصالح المحلية والمجتمعية، المصالح القطاعية والخاصة، المصالح الطبقية، والمثل العليا، أو الاحتياجات الفردية وذلك كله اعتمادا على حجم

---

1)- فيليب (برو) ، علم الاجتماع السياسي ، ترجمة محمد عرب صاصيلا ، المؤسسة الجامعية للدرسات ، لبنان ، 1998، ص 42.

التمثيل، وثم يصبح مزيج من المصالح السالف ذكرها قد يتم تمثيلها.

– "**كيفية التمثيل**": السؤال بكيف يشير إلى الطريقة التي يتم بها وضع النظام التمثيلي وكيفية إدارته. ويمكن ربط كيفية التمثيل بنمط التمثيل، بمعنى انه يرتبط بما إذا كان الممثل هو مجرد مندوب أو مفوض من ناخبيه من ناحية أو شخص منتخب يتمتع بالثقة ولديه من الإرادة والأسلوب الخاص ما يؤهله لتمثيل الناخبين من ناحية أخرى. ويظل السؤال بكيفية التمثيل ذا صلة وثيقة بطبيعة النظام الانتخابي والنظام الحزبي. (1)

التمثيل والأحزاب السياسية:

يتم تمثيل المواطنين في الديمقراطيات الحديثة من خلال الأحزاب السياسية التى ينتمون إليها. وقد شكلت بنية الحزب نوعين من التمثيل: تمثيل بين الناخبين وحزبهم، والتمثيل بين الأحزاب وممثليها. و المعضلة هو أن الناخبين لا يقومون باختيار ممثليهم من الحزب مباشرة، ولكن يتم اختياره داخلياً من قبل الحزب. وهذا يؤدي في كثير من الحالات لأن يصبح الممثل متحدث باسم حزبه بدلا من الناخبين." ومن ثم يعكس الممثل حزبه بدرجه أكبر من ناخبيه.

ثالثاً: السلوك التمثيلي:

يشير السلوك التمثيلي بالأساس إلى درجة التوافق بين قرارات الممثل وآراء ناخبيه. بينما يختلف الممثلون فيما بينهم في قدرتهم على رفع وتضمين آراء ناخبيهم في الأنشطة التشريعية واتخاذ القرار.

---

1)– Dennis (Bernard) et Lecompte (Patrick), Sociologie du politique, presse universitaire du Grenoble, France, 1999. P 77.

دراسة السلوك التمثيلي تركز على ثلاثة مجالات رئيسية من المصالح: مدى الاتفاق بين آراء الناخبين والسلوك التشريعي للممثل؛ الاختلافات التي لوحظت في العلاقات بين الممثلين وناخبيهم، تأثير علاقات الممثل وجمهور الناخبين بالدائرة على رسم السياسة العامة.

يعد دراسة السلوك التمثيلي للمشرعين ذو أهمية خاصة في النظم السياسية، علماً بأن التصويت والانضباط الحزبي ليس ضروري، فعلى سبيل المثال نجد أن النواب في الولايات المتحدة أحراراً نسبياً في التصويت والتعبير عن آراءهم بعيداً عن قيادة الحزب، أما في المملكة المتحدة فالحالة مختلفة، فالنواب يمثلون آراء الحزب ولا يخرجون عنها.

دراسة السلوك التمثيلي ترتبط ارتباطاً وثيقاً بتطوير حكومة ديمقراطية تمثيلية. ومن ثم نجد أنه وفقاً للنظرية الديمقراطية، يصعب على المُمثل أن يأتي بأفعال تتعارض مع الرأي العام ولا تشبع الرغبات الجماهيرية. ومع ذلك، فإن الاعتماد الكامل على الرأي العام في صنع السياسات الحكومية من المحتم أن يأتي بعواقب غير مرغوب فيها، منها على سبيل المثال: قرارات وسياسيات متسرعة وغير حكيمة. وبالتالي فإن الصراع الرئيسي في دراسة السلوك التمثيلي يكمن في التفاعل بين الحاجة لتمثيل الرأي العام من جهة، والحاجة إلى قرار راشد وعملي ناحية أخرى. وقد بدى ذلك واضحاً في "خطاب ناخبي بريستول" لإدموند بيرك في عام 1774 والذي يعرف المُمثل الجيد بأنه الشخص الذي يحترم آراء ناخبيه، ويُعلى من مصالحهم، ولكنه لا يضحى بعقلانيته وواجبه لصالح الشعب ككل.

2- **النظريات الأساسية المفسرة لبروز الجريمة** :

1.2 – **نظرية تالكوت بارسونز**:

اعتبر أن النسق الاجتماعي العام يوجد بذاته، بمعنى أن المجتمع يملك واقعاً وحقيقة اجتماعية مستقلة كنسق اجتماعي، عن وجود الأفراد.

يبرز البناء الاجتماعي والأنساق الفرعية التي يتكون منها البناء المنظمات(Organisations)، عدداً من الوظائف الأولية الهامة وتتكون هذه الوظائف من:

1 – التكامل (Intégration): بمعنى أن النسق يعتمد على مجموعة من المعايير التي تربط الفرد بالمجتمع فينتج التكامل المعياري (Normative) في نسق المجتمع العام ككل.

كما ينصب التكامل داخل الأنساق الفرعية على العلاقات التي تتم داخل النسق الفرعي. ويصبح النسق متكاملاً إذا تحقق التوازن بين ثلاثة عناصر وهي:

- الوسائل الثابتة (المكانة والدور)
- الأهداف الشخصية للفاعل التي يريد تحقيقها من اشتراكه في هذا النسق (مثل: المركز الاجتماعي، الأمن... الخ).
- الأهداف التي وجد من أجلها النسق أي الإنتاج . [1]

وحتى يكون الفاعل متكاملاً في البناء الاجتماعي، يعمل النسق على أن تتضمن عملية التنشئة الاجتماعية لأعضائه غرساً للأدوار في شخصية الفاعلين حتى تقترب من خصائص المكانات الموروثة، فيحدث استدماج الفاعلين للأدوار، ومن ثم ينجز الدور على أكمل وجه.

---

1)- (Mayer) Nonna et Pétrinaux (Pascal), Les comportements politiques , Paris , Armond colin , 1992,P75.

2– نمط المحافظة:(Le modèle de conservation)

ويعني به أن النسق بما يتضمنه من معايير وقيم لها عموميتها يؤدي إلى المحافظة على نمط التفاعل فلا يخرج أو ينحرف عن حدود النسق. ولكن النسق الاجتماعي العام يتضمن إلى جانب هذه المعايير ذات العمومية، معايير خاصة بجماعات اجتماعية أو أنساق فرعية، مما قد يؤدي إلى وقوع الصراع بين هذه الجماعات أو الأنساق الفرعية أثناء تفاعلها داخل النسق العام، ونفس الشيء قد يحدث داخل بناء النسق الفرعي أي بين الوحدات المكونة له. ومن ثم فإن وظيفة نمط المحافظة سواء في المجتمع العام أو الأنساق الفرعية العمل على المحافظة على عملية التفاعل، فلا تخرج أو تنحرف عن حدود النسق, وذلك بواسطة ما يتضمنه المجتمع العام من معايير وتتم لها صفة العمومية ويمتثل لها كافة أعضاء المجتمع. ونفس الشيء بالنسبة للنسق الفرعي، فإنه وإن كان يتضمن وحدات متباينة ذات معايير متباينة، فإنه أيضاً يتضمن معايير يمتثل لها كافة أعضاء النسق الفرعي (قوانين ولوائح المنظمة مثلاً وهذا ما يضمن إدارة وحفظ التوتر والصراع داخل حدود النسق ومن ثم يتوفر الاستقرار للنسق.

وتتضح العلاقة بين الوظيفة الأولى(التكامل) والوظيفة الثانية (نمط المحافظة) من أن كل منهما يعتمد على فكرة المعايير ومدى تمثل أعضاء النسق لمعاييره، فكلما تمثل الأعضاء معايير النسق، كلما قل التوتر والصراع وزاد التكامل سواء في داخل النسق الفرعي أو بين الأنساق الفرعية في المجتمع العام.

1)– فيليب (برو) ، علم الاجتماع السياسي ، ترجمة محمد عرب صاصيلا ، المؤسسة الجامعية للدرسات ، لبنان ، 1998، ص 42.

3– التكيف: (Adaptation)

ويعني أن كل نسق اجتماعي عليه أن يتكيف مع البيئة الاجتماعية والمادية التي يوجد فيها. فالنسق الاجتماعي العام القومي عليه أن يتكيف مع المجتمع الدولي، كما يعني التكيف أيضاً أن يتكيف كل نسق اجتماعي فرعي داخل البناء الكلي، أي المجتمع، أي أن أهم عمليات التكيف هذه هي التكامل مع الأنساق الفرعية الأخرى. بمعنى أن تصبح الوظيفة الأولية للبناء الفرعي هي التكيف مع البيئة المحيطة به، لكي يستطيع بل ويصبح من السهل عليه هذا الهدف فهو محاولة سيطرته على البيئة الخارجية (بواسطة التكنولوجيا مثلا). وأيضاً تتعلق وظيفة التكيف بالعضو الفاعل للسلوك والدور الذي يشغله وتفاعله مع النسق الاقتصادي بمعنى محاولة العضو التكيف مع البيئة الخارجية.

4– تحقيق الهدف :(Atteindre le but)

ويقصد به أساليب الأفراد الفاعلين من أجل تحقيق الهدف، بمعنى أن الأفراد أثناء إشباعهم لحاجاتهم يختلفون من حيث مكونات شخصية كل منهم، فنمط الشخصية يختار بين البدائل المتاحة في النسق الثقافي الأسلوب المتفق مع نمط الشخصية للحصول على الهدف. وهذه البدائل عبارة عن خمس بدائل سماها المتغيرات النمطية :

- العاطفية مقابل الحياد العاطفي: أي إن الفاعل إما أن يسعى لإشباع حاجته مباشرة وهذا هو النمط العاطفي أو أن الفاعل يجبره الموقف على التخلي عن إشباع حاجاته وهذا النمط يسمى نمط الحياد العاطفي .

•المصلحة الذاتية في مقابل المصلحة الجمعية: قد تسمح المعايير الاجتماعية في موقف ما بسعي الفاعل وراء مصالحه الذاتية، وقد تمنع وتحرم في مواقف أخرى ذلك وتدفعه نحو تحقيق المصلحة الجمعية.

•العمومية في مقابل الخصوصية :أي لا تقتصر على جماعة من الجماعات بل ويشترك فيها معظم أعضاء المجتمع، بينما يعني بالخصوصية تلك المواقف التي يكون الفاعل فيها مشتركاً معه أحد أعضاء جماعته أو جيرانه. فيبدو واضحاً في مثل هذا الموقف أن أنواعاً من القيم الخاصة بجماعة الجيران ستلعب دوراً رئيسياً في اختيارات الفاعل.

•النوعية في مقابل الأداء: وكان بارسونز يسميها أولاً الوراثة في مقابل الاكتساب ويعني بها تلك المعالجة الأولية لشيء على أساس ماهيته في حد ذاته أي حقيقة مواصفات الشيء، أو أن يكون الفعل على أساس تحقيق أهداف معينة موضوعة فهذا هو الأداء.

•التخصص في مقابل الانتشار: بمعنى أن العلاقة إما أن تكون محدودة نوعياً في مجالها وحيث لا يكون هناك إلزاماً على الفاعل أكثر من تلك الحدود، أو تكون العلاقة غير محددة ذات مجال واسع بحيث تتجاوز الالتزامات الحدود المرسومة والمتوقع من الفاعل إتيانها.

– **تركيب النسق الاجتماعي** : يتكون النسق الاجتماعي من أربعة أنساق فرعية:

أ. المشاركة المجتمعية :(La communauté sociétale) ويعني بها تكامل المعايير.

ب. نمط المحافظة: ويعني به تكامل القيم.

جـ. السياسة : تستخدم للحصول على الهدف أو تحقيقه.

د.الاقتصاد :وتستخدم للتكيف .

وبصفة عامة عندما تكون البؤرة الرئيسية للنسق الاجتماعي (طبقاً لرأي بارسونز) التكامل الداخلي والتكامل المعياري، بينما تصبح أسس المجتمع هي مستوى الإشباع والاكتفاء الذاتي بالنسبة لبيئاتها.

2.2 الاقتراب النسقي عند دافيد ايستون:

يعود الفضل إلى عالم السياسة الأمريكي دافيد ايستون في تطوير اقتراب تحليل النظام وإدخاله إلى حقل العلوم السياسية و قد عمل ايستون على تطوير هذا الاقتراب عبر مراحل كانت بدايتها عام 1953 حينما نشر كتاب " النظام السياسي" تم كتاب تحليل النظم السياسية في عام 1965.

نظر دافيد ايستون إلى الحياة السياسية على نسق سلوك موجود في بيئة يتفاعل معها أخذا و عطاء من خلال فتحتين : المداخل و المخرجات و أن هذا النسق بمثابة كائن حي يعيش في بيئة فيزيائية مادية و بيولوجية و اجتماعية و سيكولوجية و هو نسق مفتوح على البيئة التي تنتج أحداثا و تأثيرات يتطلب من أعضاء النسق الاستجابة لها.

لقد بنى ايستون إطاره التحليلي على مجموعة من الفروض التي تعتمد على مجموعة من المفاهيم الجديدة التي ادخلها إلى حقل الدراسات السياسية و منها:

أ - النظام: و هو وحدة التحليل الأساسية و يعني " مجموعة من العناصر المتفاعلة و المترابطة وظيفيا مع بعضها البعض بشكل منتظم بما يعنيه ذلك من أن التغير في احد العناصر المكونة للنظام يؤثر في بقية العناصر " و أي نظام يمكن أن يشكل في ذاته نظاما كليا شاملا كما يمكن أن يكون نظاما فرعيا من نظام أخر كلي.

ب - البيئة : يعيش النظام السياسي في بيئة تمثل أو تشمل كل ما هو خارج النظام السياسي ولا يدخل في مكوناته ولكنه يؤثر فيه أو يتأثر به وتقسم البيئة إلى نطاق المجتمع إلى:

ب.1- بيئة داخلية : و تشمل الأنساق الداخلية مثل الاقتصاد، الثقافة، البناء الاجتماعي،... و تمثل مصدرا للضغوط و التأثيرات المتعددة التي تعمل على صياغة الشكل، و هي كل شيء ماعدا المنظومة السياسية.

ب.2- بيئة خارجية: وهي تشمل كل ما يقع خارج المجتمع الموجود فيه النسق السياسي و تتمثل في الأنساق الدولية السياسية و الاقتصادية، الثقافية وتشكل النسق الدولي الكلي.

ت -الحدود : تصور ايستون أن للنظام السياسي حدودا تفصل بينه و بين بيئة و تختلف هذه الحدود من مجتمع إلى أخر و تتأثر بالقيم و الأوضاع الاجتماعية و الثقافية السائدة.

ث - المدخلات : وهو كل ما يتلقاه النظام السياسي من بيئته الداخلية والخارجية وهي مجموع التغيرات التي تحدث في البيئة المحيطة بالنظام والتي تؤثر فيه وتعمل على تغييره وتبديله بأي صورة كانت ويقسمها إلى:

ث.1- االمطالب: التي تمثل حاجات الأفراد والمجتمع وتفضيلا تهم المتنوعة تقوم الأبنية والتنظيمات المختلفة بجمعها و تنظيمها و صياغة على شكل برامج أو مشاريع تطرح

على النظام السياسي الذي ينبغي عليه الاستجابة لها من تلك الأبنية، نجد الأحزاب السياسية، جماعات الضغط، الرأي العام.

ث.2- التأييد :أن النسق السياسي وسيلة تجند خلالها و توجه موارد المجتمع و طاقاته نحو السعي إلى تخفيف أهداف معينة و منه تم ينبغي على هذا النظام تجميع دعم أعضاءه من أجل كسب القدرة على الفعل و الحركة و النشاط و لضمان استقرار القواعد القانونية و الهياكل التي يتم من خلالها تحويل مدخلات إلى مخرجات و المحافظة على الحد الأدنى من الانسجام بين أعضاء.

و قد يكون التأييد أما موجها للمجتمع السياسي أو إلى النظام السياسي و يساند القواعد العامة للعبة السياسية أخرى للحكومة مع وجود تأثير متبادل بين هذا الأصناف بحيث إذا ارتفع أحدهما انخفض الآخر. وهناك تأييد صريح وتأييد ضمني (غير مباشر).

هـ – التحويل : هي مجموعة النشاطات و التفاعلات التي يقوم بها النظام و يحول عن طريقها مدخلاته المتمثلة في المطالب و المساندة و الموارد إلى مخرجاته و تتم هذه العملية داخل أبنية لنظام السياسي وتتولاها أجهزته المختلفة حيث تقوم بعملية التصفية والترتيب والتقديم والتأخير للمطالب حسب الأهمية و الحساسية.

و– المخرجات : وتتمثل في مجموعة الأفعال والقرارات الملزمة والسياسات العامة والدعاية التي يخرجها النظام السياسي فهي ردود أفعال النظام و استجاباته للمطالب الفعلية أو المتوقعة التي يرد إليه من بيئته وتمثل المخرجات النقطة الختامية في العمليات المعقدة التي تتحول عبرها المطالب و التأييد و الموارد إلى قرارات و أفعال.

وتتضمن المخرجات القرارات الملزمة وغير الملزمة والتصريحات الأفعال الاقتصادية والاجتماعية والقوانين والمراسيم.....الخ.

ز –التغذية الاسترجاعية: ويقصد بها ردود أفعال البيئة على مخرجات النظام السياسي وذلك في شكل طلبات تأييد وموارد جديدة توجهها البيئة إلى نظام السياسي عبر فتحة المدخلات.

3.2–<u>النظريات الأساسية المفسرة للسلوك الإجرامي :</u>

<u>تقسيـم النظريـات</u>: هناك نوعان من النظريات تفسر ظاهرة السلوك الإجرامي وهي:

1– <u>النظريــات الفـردية النفسية:</u> يركز هذا القسم من النظريات على العوامل الفردية الذاتية في تفسيره لمسألة السلوك الإجرامي، فهو يرجع السلوك الإجرامي لدى الأفراد لأسباب ذاتية نفسية ومن هذه النظريات نذكر:

1–1 <u>نظرية لومبروزو Lombroso :</u> لقد لاحظ لومبروزو أن المجرم نمط من البشر يتميز بملامح عضوية خاصة، ومظاهر جسمانية شاذة يرتد بها إلى عصور ما قبل التاريخ أو أن الإنسان المجرم وحش بدائي يحتفظ عن طريق الوراثة بالصفات البيولوجية والخصائص الخلقية الخاصة بإنسان ما قبل التاريخ ومن بين هذه الخصائص صغر الجمجمة، وعدم انتظامها، وطول الذراعين، وكثرة غضون الوجه، واستعمال اليد اليسرى وضخامة الكفين والشذوذ في تركيب الأسنان إلى جانب عدم الحساسية في الشعور بالألم. وبالإضافة إلى تلك الصفات العامة وقف لومبروزو على بعض الملامح العضوية التي تميز بين المجرمين. فالمجرم القاتل يتميز بضيق الجبهة، وبالنظرة العابسة الباردة، وطول الفكين وبروز الوجنتين، بينما يتميز المجرم السارق بحركة غير عادية لعينيه، وصغر غير عادي لحجمهما مع انخفاض الحاجبين وكثافة شعرهما وضخامة الأنف وغالباً ما يكون أشول.

---

1)– سامية (حسن ساعاتي) ، <u>الجريمة والمجتمع</u> ، بحوث في علم الاجتماع الجنائي ، المكتبة أنجلوساكسونية ، دار الفكر العربي ، الطبعة الثالثة ، 2002 ، ص 35 .

هذا ملخص لنظرية لومبروزو في السلوك الإجرامي والتي ركز فيها على وجود صفات عضوية يتميز بها المجرم عن غيره، وقد تعرضت نظرية لومبروزو إلى الكثير من الانتقادات وتلك التي اضطرته في النهاية إلى إجراء تعديل عليها فادخل تأثير العامل العصبي في تفسير السلوك الإجرامي.

2-1 نظرية دي تيليو Di Tullio:

تتخلص نظرية دي تيليو باعتقاده بوجود ميل واستعداد للإجرام لدى الشخص المجرم وذلك إثر تكوين خاص للشخصية الفردية، واتسامها بصفات عضوية ووظيفية وراثية أو طبيعية أو مكتسبة من البيئة لقد فرق دي تيليو بين صورتين رئيسيتين للاستعداد الإجرامي: الأولى عرضية والثانية ثابتة.

فالأولى :هي عوامل فردية واجتماعية أقوى من قدرة الجاني على ضبط مشاعره فتحرك عوامل الجريمة ليديه ومن أنواعها الحقد والغيرة.

والثانية: متجسدة في تكوين الإنسان وتتركز في ناحيتي التكوين العضوي والنفسي للشخصية الفردية وهذا ما يسميه أيضا دي تيليو الاستعداد الأصيل للإجرام المنبعث عن شخصية الجاني والذي يمثل مصدراً للجرائم الخطيرة).لقد اعتبر دي تيليو بأن لإفرازات الغدد أثرها الكبير على سير أجهزة الجسم، والتي لها انعكاساتها في الوقت ذاته على مظاهر الحياة النفسية للإنسان ، وبالتالي على معالم شخصيته، وقد خلص في النهاية إلى وجود نموذج بشري غددي إجرامي.

---

1) د. السملوطي (محمد نبيل توفيق) ، الدراسة العلمية لسلوك الاجرامي ، درا الشروق – جدة 1993. ص 25 .

3-1 مدرسة التحليل النفسي:

ينصرف ذهن الإنسان حين يذكر اسم مدرسة التحليل النفسي إلى مؤسسها العالم سيجموند فرويد ، والذي اتفق مع المدرسة التكوينية في إرجاع السلوك الإجرامي إلى العوامل الفردية، إلا انه اختلف معها في كون هذه العوامل نفسية لا عضوية. وللوقوف على حقيقة نظرية التحليل النفسي لابد لنا من ذكر التحليل الذي قام به فرويد للنفس الإنسانية كي يتسنى لنا فهم ما يقوله في نظريته.

لقد قسّم فرويد النفس الإنسانية إلى ثلاث مراتب:

المرتبة الأولى: النفس ذات الشهوة (الذات الدنيا) والذي يعني (هو) وتحوي هذه المرتبة من النفس الميول الفطرية، والاستعدادات الموروثة، ويتركز اهتمام هذه المرتبة من النفس على الانسياق وراء الشهوات، وإرضاء الغرائز بأية طريقة ممكنة بغض النظر عن اعتبارات المثل والقيم و المبادئ النبيلة.

المرتبة الثانية: الذات الشعورية أو الحسية (العقل ويعني (الأنا) وهي (مجموعة الملكات العقلية المستمدة من رغبات النفس بعد تهذيبها وفقاً لمقتضيات الحياة الخارجية) وتتمثل وظيفة هذه المرتبة من النفس بالسعي نحو إيجاد نوع من التوازن بين الميول الفطرية والاستعدادات الموروثة من جهة، وبين متطلبات البيئة الخارجية من المثل العليا، والقيم، والأخلاق، والعادات والتقاليد. إذن فهي بمثابة الكابح بالنسبة إلى المرتبة الأولى، لحملها على التعبير عن نزعاتها بالشكل الذي ينسجم مع مقتضيات البيئة، ولا يتعارض مع (الأنا العليا) وهي المرتبة الثالثة .

المرتبة الثالثة: الذات المثالية (الضمير (ويرمز لها بالرمز الذي يعني (الأنا العليا): وتتجسد هذه المرتبة بمجموعة المثل والقيم والتقاليد والعادات الموروثة عن الأجيال السابقة، وكذلك المكتسبة من البيئة الاجتماعية الحالية. وتعمل هذه المرتبة (الأنا العليا (على محورين، فهي من جهة تمثل المصدر الحقيقي لردع المرتبة الأولى (هو) عن الانفلات من مقتضيات البيئة الخارجية، ومن جهة أخرى تمد (الأنا) بالقوة اللازمة للقيام بوظيفتها المباشرة في ردع وكبح جماح المرتبة الأولى من النفس.

ويرى فرويد أن السلوك الفردي يتوقف على مدى العلاقة بين الأقسام الثلاثة السابقة للنفس الإنسانية. فإذا تغلبت الشهوات والميول الفطرية (النفس ذات الشهوة)، فإن السلوك يكون منحرفاً، وتكون شخصية صاحبه غير ناضجة، أما إذا تغلبت المثل والقيم الموروثة وتحكم الضمير والعقل (الأنا العليا) كان السلوك قويماً وكانت شخصيته ناضجة).

4.2- <u>النظريات الاجتماعية في تفسير السلوك الإجرامي :</u>

كان ما تقدم عرضاً موجزاً لأهم النظريات الفردية التي أنشئت لتفسير ظاهرة السلوك الإجرامي، وقد أعرضنا عن ذكر جميعها، اكتفاء بذكر الأهم منها. وفي مقابل هذه النظريات هناك نظريات تفسر ظاهرة السلوك الإجرامي على ضوء العوامل الاجتماعية، وعلى نفس المنوال سوف نتعرض إلى أهم ما قيل من النظريات في هذا المضمار وهما:

أ - نظرية التفكك الاجتماعي.

ب - نظرية العوامل الاقتصادية.

1- نظرية التفكك الاجتماعي: [1]

يعتبر عالم الاجتماع الأمريكي ثورستن سيلين رائد هذه النظرية، فقد استوحاها من واقع المجتمع الأمريكي الذي عاصره، ومن واقع المجتمعات التي عاصرها ولم يعايشها بل طرقت مسامعه الظواهر الإجرامية فيها وقارنها بالمجتمعات الريفية التي وجد فيها انخفاضاً في حجم الظواهر الإجرامية قياساً إلى حجم تلك الظواهر في المجتمعات المتحضرة، مما شجعه على إجراء مقارنة عددية كان نتيجتها ارتفاع حجم الظاهرة الإجرامية ارتفاعاً كبيراً في المجتمعات المتحضرة وانخفاض حجم هذه الظاهرة انخفاضاً كبيراً في المجتمعات الريفية، لهذه العلة أرجع الظاهرة الإجرامية إلى التفكك الاجتماعي. تتميز هذه النظرية بدعوتها إلى تشبه المجتمع المتحضر بالمجتمع الريفي في حرصه على الحفاظ على الروابط الأسرية والاجتماعية، كما تدعو إلى تربية الطفل وتنشئته نشأة ريفية تسودها القيم، والمثل العليا علاوة على ذلك تستنكر النظرية مسألة فساد الضمير الإنساني وتفككه نتيجة إغراقه بمظاهر الحياة الحضارية المنفلتة، وترى صلاح الضمير بالتعاون والترابط الاجتماعي.

إن هذه الميزات التي تميزت بها النظرية جعلتها مقبولة بدرجة كبيرة بالنسبة للبعض من علماء الإجرام، فهذا البعض يتفق (مع منطق هذه النظرية بالنظر لما تمليه تربية الضمير من معانٍ سامية تدفع الإنسان لسلوك طريق الخير والرشاد، وحبه لأبناء مجتمعه، وقد حث رسول الله (ص) على إشاعة هذا الخير من خلال الربط بينه وبين الإيمان بقوله (لا يؤمن أحدكم حتى يحب لأخيه ما يحب لنفسه).

---

1)- د. عبد الرحمان (العيسوي)، دوافع الجريمة ، منشورات الحلبي الحقوقية ، بيروت – لبنان – الطبعة الأولى . 2004 . ص 85.

وعلى الرغم من المزايا التي تميزت بها هذه النظرية حيث كانت تحمل بين طياتها دعوة إلى التحلي بالقيم والمثل العليا لمكان أثرها الإيجابي في التخفيف من ظاهرة الجريمة.[1]

2- نظرية العوامل الاقتصادية:

هناك من العلماء من اتجه إلى تفسير الظاهرة الإجرامية من خلال الربط بين الأوضاع الاقتصادية السائدة وبين السلوك الإجرامي. ترى هذه النظرية بأن أفعال الأفراد وسلوكهم، وكذلك نظريات العلماء الأخلاقية، في كل عصر تبين خصائص النظام الاجتماعي والأوضاع الاقتصادية لذلك العصر. لقد تبنى كارل ماركس وأصحابه هذه النظرية واستعانوا بها في طرح مذهبهم المناهض للرأسمالية الغربية التي رأوا فيها بأنها تجسد الطبقية بين أبناء المجتمع مما يدفع الفئة المقهورة لاتخاذ المنهج المنحرف في سلوكها، وعليه فقد طرحوا نظريتهم بمثابة المنقذ وهي النظرية الاشتراكية. لقد ارتبط اسم نظرية العوامل الاقتصادية [2] بالمذهب الاشتراكي، حتى أطلق البعض على هذه النظرية ومن يتبناها اسم المدرسة الاشتراكية في قبال النظرية، أو المدرسة الرأسمالية. ووفقاً لمفهوم هذه المدرسة: إن الظاهرة الإجرامية ظاهرة شاذة في حياة المجتمع، وإنها ترتبط ارتباطاً وثيقاً بالنظام الرأسمالي بل إنها ثمرة من ثمراته، فتركيبة هذا النظام، وطبيعة العلاقات السائدة فيه تفضي حتماً إلى الظلم الاجتماعي، لأنه نظام لا يتوخى العدالة والمساواة، فتقع الجريمة نتيجة لهذا الظلم، أما في ظل المجتمع الاشتراكي فان مظاهر الجريمة تكاد تختفي تماماً، وإن وقوع بعض الجرائم الضارة برفاهية هذا المجتمع لا يغير من

1)- محمد (عارف)، الجريمة في المجتمع، نقد منهجي لتفسير السلوك الإجرامي، المكتبة أنجلو مصرية، دار الفكر العربي، الطبعة الثالثة، 2002 ص 35.

2)- محمد أمين(مصطفى) ، مبادئ علم الاجرام ، الدار الجامعية الجريدة للنشر ، إسكندرية ، مصر ، 1996، ص57.

هذا الاتجاه، وإنما يدل على تفشي أمراض معينة في أفراده.

وهكذا يتضح جليا من خلال هذا الفصل أن للبروز الجريمة إلى :

الشق الاجتماعي كما تطرق إليه كل من تالكوت بارسونز ، حيث أرجع الجريمة إلى أن التفكك الاجتماعي له أثر فعال في بلورة الجريمة ، من خلال وضع : التكامل ، نمط المحافظة التكيف ، تحقيق الهدف .

بالإضافة نظرية دافيد استون ، الذي يعتبر صاحب نظرية النسق السياسي ، الذي أن الأجهزة الدولة إذا كان فيها خلال بين المداخل والمخارج ، فإن الجريمة تزداد في المجتمع وبالتالي يلعب النسق السياسي دور في بروز الجريمة ، وهذا ما سنتطرق إليه في الباب الثاني الذي يحتوي على الفصل التطبيقي.

الفصل الخامس:
عرض وتحليل
الفرضية الأولى

الفرضية الأولى:

التمثيل الانتخابي وإشكالية تنامي ظاهرة الجريمة في حي الحمري بمدينة وهران

مدخل :

في هذا الفصل سنتطرق إلى الجانب التطبيقي للبحث عن العلاقة الموجودة بين متغير التمثيل الانتخابي وما مدى تأثيره على تنامي ظاهرة الجريمة في حي الحمري، أي سنحلل أراء وأجوبة المبحوثين محاولين بذلك فهم واقع السياسي وإشكالية تنامي ظاهرة الاجرام .

السؤال رقم 01: هل يمكن لك أن تخبرنا ماهي الدوافع الحقيقية التي جعلتك تنتخب ؟

1 - رغبة في تجنب الأمور الإدارية.

2- رغبة في تحسين الأوضاع الاقتصادية و الاجتماعية.

عينة البحث	رغبة في تسوية إدارية	رغبة في تحسين الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية
500 مبحوث	475 فرد	25 فرد
النسبة المئوية	95 %	05 %

جدول رقم 01 : يبين الدوافع الحقيقية للسلوك الانتخابي في حي الحمري

نلاحظ من خلال الجدول بأن نسبة المبحوثين الذين أجابوا بأنهم صوتوا لتجنب المشاكل الإدارية في المستقبل هي أعلى نسبة حيث كانت 95 % وهذا يعني أن الناخبين فقدوا الثقة في المنتخبين وهذا نظرا للواقع الذي يعيشونه، وهذا ما يبين جليا بأن هناك فجوة كبيرة جدا بين الناخبين والمنتخبين، حيث أصبح المواطن لا يبالي بكل ما هو منتخب وبذلك فقد يئس من الوعود الزائفة من توفير مناصب الشغل والسكن والعمل على تحسين الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية.

السؤال رقم 02: هل ترى بأن حي حمري على سبيل المثال هو:

1 – في تحسن بالمقارنة مع السنوات الماضية في مجال الأمن وانتشار الجريمة.

2– هي تسير نحو الأسوأ.

عينة البحث	الوضعية تسير نحو الأسوأ	في تحسين الوضعية بالمقارنة مع السنوات الماضية
500 مبحوث	475 فرد	25 فرد
النسبة المئوية %	95 %	05 %

جدول رقم 02 : يبين نظرة سكان الحي الحمري حول تحسن الأوضاع بحي الحمري

يتضح من خلال الجدول بأن نسبة المبحوثين أبدوا عدم تفاؤلهم في تحسين الأوضاع حيث سجلنا نسبة 95 % أبدوا حالة التذمر التي يعيشها سكان الحي وهذا ما يبدوا جليا من خلال نسبة نتائج الانتخابات التي لم تعكس آمالهم بل زادت من آلامهم، بل أن الأمر يزيد سوءا من سنة لأخرى، وقد أبدت استياءها من انتشار الجريمة وظهور انعدام الأمن والأمان زادت الوضعية سوءا وهذا نظرا لعدم وجود حلول حقيقية لحل المشكل.

<u>السؤال رقم 03</u> : هل ازدياد الجريمة في الحي في نظرك راجع إلى ؟

1- يرجع ذلك إلى المنتخبين.

2- إلى أسباب أخرى.

عينة البحث	يرجع ذلك إلى المنتخبين	أسباب أخرى
500 مبحوث	475 فرد	25 فرد
النسبة المئوية %	95 %	05 %

<u>جدول رقم 03: يبين ثقافة سكان حي الحمري حول أسباب تردي اوضاعهم.</u>

يتضح من خلال الجدول بأن نسبة المبحوثين أرجعوا سبب تردي الأوضاع الحي نتيجة إلى سلوك المنتخب حيث نسجل نسبة 95 % منهم يرون بأن المنتخبين بالرغم من أن وظيفتهم الأولى والأساسية هي الإطلاع على أوضاع الحي إلا أنه يبقى هذا العمل آخر اهتماماتهم

حيث هناك من يربط بين الإجرام والدورة الاقتصادية ، سواء في ذلك فترة الرخاء الذي يشجع على ارتكاب جرائم الاغتصاب والقتل وإهمال الأطفال وتشردهم ، بسبب انكباب المنتخبين على جمع المال وانفاقه في الملذات ، أو فترة الكساد التي تنتشر فيها البطالة وتكثر جرائم السرقة والسطو والاعتداء والنصب .

<u>السؤال رقم 04</u> : هل أنت راضي عن سلوك المنتخبين ؟

1- راضي عن سلوك المنتخب.

2- غير راضي عن سلوك المنتخب.

عينة البحث	غير راضي عن سلوك المنتخب	راضي عن سلوك المنتخب
500 مبحوث	500 فرد	00 فرد
النسبة المئوية %	100 %	00 %

<u>جدول يبين رقم 04 يبين ما مدى رضا الناخبين على سلوك المنتخب في حي الحمري.</u>

يتضح من خلال الجدول بأن نسبة المبحوثين أجابوا بنسبة 100 % بأنهم غير راضين أي حتى 05 % الذين لم يرجعوا تردي الأوضاع إلى سلوك المنتخبين انضموا في هذا السؤال إلى عدم الرضا عن المنتخب، وهذا ما يبدوا جليا من خلال أجوبة المبحوثين حيث

كشف عن الشعور بالملل وعدم الرضا بالواقع لدى الناخبين، ويعد - وليم ينجر– william bonger العالم الجنائي الهولندي ، في طليعة الجنائيين الذين يعزون الإجرام إلى الأحوال الاجتماعية العامة ، ويرى نفسه أنها تنتج عن أحوال الاقتصادية السيئة ، التي تنجم بدورها عن مفاسد النظام الرأسمالي الذي كثيرا ما يدفع الأفراد وبخاصة من الطبقة الفقيرة ، إلى الجناح والإجرام فالسياسيون هدفهم الربح بأي طريقة وبأية وسيلة ، وليس كفالة الحاجات البشرية كما يفعل أفراد الطبقة الكادحة ، الذين يبتاعون منهم قوتهم الجسدية ، أي العمل الرتيب الممل والمرهق بأجور متدنية لا تكفي إلا بالكاد لإعالتهم وأفراد هذه الفئة التي تعيش على استغلال الطبقة الكادحة.

<u>السؤال رقم 05</u>: هل لديك ثقة في المنتخبين المحليين ؟

1 – ليس لدي ثقة.

2– لدي ثقة .

عينة البحث	ليس لدي ثقة	لدي الثقة
500 مبحوث	500 فرد	00 فرد
النسبة المئوية %	100 %	00 %

<u>جدول رقم 05 يبين متغير الثقة لدى الناخبين في سلوك المنتخبين.</u>

يتضح من خلال الجدول بأن كل المبحوثين ليس لديهم ثقة في المنتخبين، بحيث أن الواقع الحالي هو ما ساعد على تكوين هذا الإحساس عند الناخبين، ذلك أن المنتخبين المحليين عند ترشحهم للانتخابات يزعمون بكل ألوان الإحتيال على ربح الأصوات لصالحهم ،وأنهم سيقومون بكذا وكذا وأن يكونوا أحسن من سابقيهم، وعند وصولهم للمنصب أصبحوا يسيرون عهدتهم السياسة على حساب مصالح الشعب الذي لولاه لما وصل إلى الحكم، حيث سجلنا نسبة 100 % أي حتى 05% الذين لم يرجعوا تردي الأوضاع إلى المنتخبين ليس لديهم ثقة فيهم "المنتخبين".

<u>السؤال رقم 06</u>: هل ترى بأن الحي الذي تقطن فيه، سيتحسن نوعا ما ؟

1- وجود أمل في التحسن.

2- عدم وجود أمل في التحسن.

عينة البحث	عدم وجود أمل في التحسن	وجود أمل في التحسن
500 مبحوث	475 فرد	25 فرد
النسبة المئوية %	95 %	05 %

<u>جدول رقم 06 : يبين رؤية المبحوثين لمستقبلهم للحي من خلال المنتخبين.</u>

يتضح من خلال الجدول بأن نسبة المبحوثين الذين أجابوا بأنه ليس لديهم آمالا في تحسن الأوضاع وهم الأغلبية الساحقة مما يعكس بأن المنتخبون وهم المبحوثون فقدوا آمالهم في الأعضاء المنتخبين القائمين على هذا الحي، حيث أن تفكيرهم ينصب حول قضاء مصالهم الشخصية وإهمال مطالب سكان الحي، وهم يمثلون 95 %، أما النسبة المتبقية والتي تمثل 05 % عبرت عن آمالها في تحسين وضع حي.

ولا يمكن توفير ذلك لهم في أمن واستقرار إلا بسلطة قوية تحكمهم وترعى مصالحهم وترد عدوان بعضهم على بعض وترفع ظلم بعضهم عن بعض، بضبط اجتماعي متعدد الأبعاد وأخذ انشغالاتهم بجدية والعمل على إيجاد الحلول لها.

<u>السؤال رقم 07</u>:هل ترى أن الأحزاب السياسية التي فازت بأصوات الحي تمثل مطامحه ؟

1- لا تمثل مطامح سكان الحي.

2 – تمثل مطامح سكان الحي.

عينة البحث	لا تمثل مطامح سكان الحي	تمثل مطامح سكان الحي
500 مبحوث	500 فرد	00 فرد
النسبة المئوية %	100 %	00 %

<u>جدول رقم 07 يبين رؤية الناخبين حول ما مدى تحقيق المنتخبين لمطامحهم.</u>

يتضح من خلال الجدول بأن نسبة 100 % أبدت بأن هذه الأحزاب لا تمثل إلا نفسها ورغباتها وأن آخر ما يفكر فيه هو مصالح سكان الحي ، بحيث أن واقع الحي الحمري جعل المبحوثين وبالرغم من التعددية الحزبية وتغير التمثيل الحزبي للمواطنين من حزب إلى آخر إلا أن واقع الحي لم يتغير ، وكأنه لم تجرى انتخابات و لا يوجد ممثلين منتخبين.

حيث يعد -جبريل تارد- " Gabriel Tard " الفقيه الفرنسي رائد الاتجاه النفسي الاجتماعي لتفسير الإجرام، حيث أرجع السلوك انتشار الإجرام نتيجة المحاكاة ، وأكد في كتابه الفلسفة العقابية، الذي شرح فيه نظريته التي حاول بها تفسير أسباب الإجرام ومن وجهة نظره يعد مهنة يتعلمها الطفل نتيجة من البيئة نتيجة الظروف الاجتماعية المتراكمة عن عجز النمط السياسي من التكفل بآليات وميكانزمات لإيجاد حلول .

السؤال رقم 08 : **هل تحقق الأحزاب السياسية رغبات المواطنين ؟**

1- الأحزاب السياسية تحقق رغبات المواطنين.

2- الأحزاب السياسية لا تحقق رغبات المواطنين.

عينة البحث	تحقق رغبات	لا تحقق رغبات
500 مبحوث	00 فرد	500 فرد
النسبة المئوية %	00 %	100 %

جدول رقم 08: رؤية ما مدى رؤية المبحوثين حول تحقيق رغباتهم من طرف المنتخبين.

يتضح من خلال الجدول بأن نسبة 100 % أبدت بأن الأحزاب السياسية لم تحقق رغبتهم، بل بالعكس فالمواطن يشهد فقرا مدقعا.

وصرحوا من هذا السؤال أن " المنتخب عليهم " يشهدون ثراء فاحشا ، مما أدى إلى تعميق الفجوة بينهما، وهذا ما ساعد في بلورة مشاعر عدم الرضا وعدم الثقة .

حيث يرى العالم" سيرل بيرت" النفساني أن الفعل الإجرامي هو رد انفعالي من الفرد كنتيجة لدوافع فطرية عامة ورغبات عنيفة خاصة تحتاج إلى الإشباع ، بل إنها تلح عليه إلحاحا يجعل الأفراد الواقعين تحت وطأتها الشديدة ، وفي حالة من التوتر المشوب بالقلق الناجم من الضغط الحادث من التوتر ذاته ، والخوف من الإخفاق في إشباعه ، ومن الآثار المجهولة التي سوف يحدثها الإشباع في حالة تحقيقه .

السؤال رقم 09: هل سلوك المنتخبين له انعكاس في تنامي ظاهرة الجريمة ؟

1- له انعكاس في تنامي ظاهرة الجريمة.

2- ليس له انعكاس في تنامي ظاهرة الجريمة.

عينة البحث	له انعكاس في تنامي ظاهرة الجريمة	ليس له انعكاس في تنامي ظاهر الجريمة
500 مبحوث	475 فرد	25 فرد
النسبة المئوية %	% 95	% 05

جدول رقم 09: يبين العلاقة بين تنامي ظاهرة الجريمة وسلوك المنتخبين .

يتضح من خلال الجدول بأن 95 % ممن أرجعوا سلوك المنتخبين له دخل كبير في بلورة الجريمة بحيث الاختلاسات التي تطالعنا بها الصحف الوطنية يوميا عن سرقات المنتخبين له انعكاس سلبي عن أوضاع الحي وتفاقم الفقر وبالتالي تفاقم الجريمة حيث يرى العالم وليم ينجر أن سوء الأحوال الاقتصادية السيئة التي تنجم عن تفاقم الآفات الإجتماعية هي التي تجعل الجريمة في ارتفاع مستمر حيث يعتبر حي الحمري من بين الأحياء الأكثر خطورة في مدينة وهران وجود أمل في التحسن .

<u>السؤال رقم 10</u>:هل تحمل أسباب بروز الجريمة وارتفاع نسبتها إلى غياب جهاز المساءلة؟

1- أسباب بروز الجريمة راجع إلى المنتخبين.

2- غير راجع إلى المنتخبين.

عينة البحث	أسباب بروز الجريمة راجع إلى المنتخبين	غير راجع إلى المنتخبين
500 مبحوث	475 فرد	25 فرد
النسبة المئوية %	95 %	05 %

<u>جدول رقم 10 يبين أسباب بروز الجريمة وارتفاع نسبتها.</u>

نلاحظ من خلال الجدول بأن نسبة التي أرجعت تحمل المسؤولية إلى المنتخبين حيث نسجل نسبة 95 % من المبحوثين لديهم ثقافة مفادها أن المنتخب ساهم بطريقة غير مباشرة في بلورة الجريمة بحيث كلما زاد المجتمع فقرا كلما زادت الجريمة في المجتمع، وذلك بسبب عدم التكفل بمطالب المواطنين.

الفصل السادس:

عرض وتحليل الفرضية الثانية

<u>الفرضية الثانية</u>: النسق السياسي وإشكالية تنامي ظاهرة الجريمة بحي الحمري

<u>السؤال رقم 11</u> : هل زادت نسبة الجريمة في حييكم ؟

1- زادت الجريمة في الحي.

2- لم تزد نسبة الجريمة.

عينة البحث	تزايد حجم الجريمة في الحي	لا يوجد تزايد في الجريمة بالحي
500 مبحوث	500 فرد	00 فرد
النسبة المئوية %	100 %	00 %

<u>جدول رقم 11: يبين النسق السياسي ودوره في تنامي ظاهرة الجريمة</u>

نلاحظ من خلال الجدول بأن نسبة الجريمة زادت في نظر المبحوثين حيث أن 100 % منهم، أعربوا على أن الجريمة هي في تصاعد مستمر، وعليه وإذا كانت عادات الأفراد تبنى انطلاقا من الواقع الاجتماعي الموضوعي ، فإنه ينجم عنها أن كل أولئك الذين يجربون شروطا ملموسة لوجود متشابه ، وخاصة لأنهم ينتمون إلى نفس الطبقة ، سيتقاسمون ثقافة مشتركة تتمثل في تكوين ثقافة العنف واستعداد للميل نحو التكوين للسلوك الإجرامي .

وهكذا فإن النسق السياسي يلعب دورا في إعادة إنتاج المفهوم حسب الباحث الفرنسي – بيار بورديو– ، حيث يرى أن النسق السياسي هو الذي يعيد ويكون إنتاج مفاهيم يفرزها مثل العنف الرمزي مما ينجم عنها بلورة ثقافة العنف وزيادة الإجرام .

<u>السؤال رقم 12</u>: هل ترى بأن أسباب تأخر المشاريع راجع إلى سوء التسيير وهل له انعكاس على بروز ظاهرة الجريمة ؟

1 – سوء التسيير له انعكاس على بروز ظاهرة الجريمة.

2 – سوء التسيير ليس له انعكاس على بروز ظاهرة الجريمة.

عينة البحث	له انعكاس	ليس له انعكاس
500 مبحوث	500 فرد	00 فرد
النسبة المئوية %	100 %	00 %

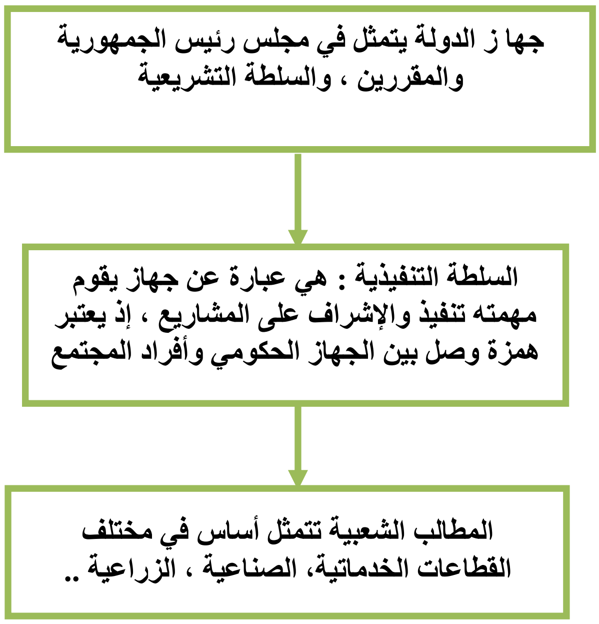
<u>جدول رقم 12: يبين أسباب تأخر المشاريع وانعكاساته على بروز الجريمة.</u>

نلاحظ من خلال الجدول بأن نسبة التي ترى بأن أن تأخر المشاريع راجع إلى سوء التسيير مما تفاقمت الجريمة وهم 100 % ، حيث أعربوا عن سوء تسيير عن وجود رقابة حقيقة تراقب المسؤول ففي كل مرة نسمع في الصحف بأن الدولة فتحت غطاء مالي جديد

لمشروع معين، عندك مشروع ميترو لم ينجز إلى حد الآن وهذا راجع إلى سوء تسيير مقصود حتى يبقى المسئول يبتز في الدولة، والشعب يزداد فقرا، وبالتالي الجريمة تزداد.

ترى المدرسة النفعية الانجليزية في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر (هيوم – بنتام– جون ستيورات ميل) إن الفرد يوجه في سلوكه بالبحث عن تسوية بين المزايا القابلة للحسم كلما ازداد النسق السياسي في خلق فجوة بينه وبين طموحات المواطن أو تحقيق له أدنى المطالب فكثير من الأحيان تكون هناك عملية تنموية لبلورة العنف والسلوك الإجرامي، فالنسق السياسي يعتبر مهم جدا فإذا تفاعلاته قوية ومنظمة فإن درجة الإجرام تتقلص من الناحية السوسيو سياسية .

ويعتبر دافيد استون D.Easton ، يعتبر من أهم الرواد الذين أسهموا في هذا المجال حيث أسهم في كتاباته من خلال نظرية المداخل والمخارج .



<u>النسق السياسي حسب دافيد استون</u>[1]

1)– أبراش (إبراهيم)، علم الاجتماع السياسي، دار الشروق للنشر و التوزيع، عمان، الأردن، سنة1998، ص218.

<u>السؤال رقم 13</u>: هل سوء تسيير راجع إلى:

1- عدم <u>وضع الرجل المناسب</u> في المكان المناسب.

2- إلى نقص الخبرة، كيف ذلك ؟

عينة البحث	أسباب سوء التسيير راجع إلى عدم وضع الرجل المناسب	أسباب سوء التسيير راجع إلى نقص الخبرة
500 مبحوث	475 فرد	25 فرد
النسبة المئوية %	95 %	05 %

<u>جدول رقم 13: يوضح أسباب تردي الوضع في نظر مجتمع البحث.</u>

نلاحظ من خلال الجدول بأن المبحوثين أعربوا بأن سوء التسيير راجع ليس لنقص الخبرة وإنما هو مقصود وهذا حيث 95 % ممن سجلوا أن الاختلاسات هي سبب تأخر المشاريع وهذا بسبب عدم وضع الرجل المناسب في مكان المناسب ، فعدم وضع شروط النزاهة والإيمان بخدمة الوطن، وعدم وضع استراتيجيه لأي شخص يود الدخول في المعترك السياسي.

<u>السؤال رقم 14:</u> هل ترى بوجود علاقة بين تفاقم ظاهرة الجرائم والفساد المالي ؟

1 – توجود علاقة بين تفاقم ظاهرة الجرائم والفساد المالي.

2– عدم وجود علاقة بين تفاقم ظاهرة الجرائم والفساد المالي.

عينة البحث	بوجود علاقة بين تفاقم ظاهرة الجرائم والفساد المالي	عدم وجود علاقة بين تفاقم ظاهرة الجرائم والفساد المالي
500 مبحوث	500 فرد	00 فرد
النسبة المئوية %	% 100	% 00

<u>جدول رقم 14 : يبين علاقة تفاقم ظاهرة الجرائم والفساد المالي</u>

يتضح جليا من خلا ل الجدول بأن 100 % من المبحوثين أجابوا بأن هناك علاقة بين المنتخبين والاختلاسات وهذا نظرا لوجود علاقة طردية بينهما بحيث كلما زادت اختلاسات المسوؤلين كلما زاد معدل الجريمة في أوساط المجتمع. حيث وبالرغم من إنشاء الحكومة الجزائرية "اللجنة الوطنية لمكافحة الفساد" هدفها إلى متابعة قضايا الفساد والممارسات غير الشرعية والمشبوهة في الإدارة والاقتصاد والمؤسسات .

إلا أن المنتخبين أرجعوا أن المشكل الحقيقي هو غياب آليات وميكانزمات في الجهاز القضائي حيث غياب المسائلة، أي هنالك علاقة بين شرخ حقيقي واضح في غياب جهاز المسائلة الذي سمح لبعض المنتخبين بإيجاد ثغرات قانونية تمكنوا من خلالها من تكوين ثروة على أنقاض الشعب الذي أصبح يشهد جرائم أرهقت عاتق الدولة والمواطن في أن واحد وهذا ما

يؤكده السيد رئيس "اللجنة الوطنية لمكافحة الفساد" السيد أحمد محساس الذي أثار الانتباه إلى خطورة مظاهر الفساد محذرا السلطات العليا في البلاد من تبعات تفشي الرشوة والسرقة والفساد المالي على كل مستويات المؤسسات الاقتصادية والإدارات العمومية .

السؤال رقم 15: هل ترى أن فساد المسؤولين المنتخبين وتساهل القضاء اتجاههم زاد في تنامي الجريمة في المجتمع ؟

1- فساد المسؤولين وتساهل القضاء زاد في تنامي الجريمة.

2- ليس له علاقة بفساد المسؤولين وتساهل القضاء.

عينة البحث	فساد المسؤولين وتساهل القضاء زاد في تنامي الجريمة	ليس له علاقة بفساد المسؤولين وتساهل القضاء
500 مبحوث	475 فرد	25 فرد
النسبة المئوية %	95 %	05 %

جدول رقم 15: يبين نظرة الناخبين حول العلاقة بين فساد المسؤولين وتساهل القضاء

يتضح جليا من خلال الجدول بأن 95 % بعتقدون بأن الجهاز القضائي له دخل مباشر بما يحدث في المجتمع من تنامي ظاهرة الجريمة، إذ انعدم القضاء وأصبح ينظر إليه المسؤول نظرة أنه فوق القانون ، فكلما سقطت هيبة القضاء في نظر المسؤول كلما زاد في فساده كلما زاد معدل الجريمة ، حيث أوضحوا أن الجهاز القضائي يلعب دور هام في تقويض الجرائم أو

انتشارها ، وهذا ما تؤكده اللجنة حيث أكدوا بأن غياب المراقبة في استغلال الثروات الطبيعية خاصة المحروقات وتوفير مناخ لتنامي الفساد والفوارق في المجتمع والتبذير .

<u>السؤال رقم 16</u>:هل ترى بأن الحكومة <u>عجزت</u> في مكافحة الفساد المالي ومكافحة الجريمة؟

1- عجز الدولة في مكافحة الفساد المالي والجريمة.

2- الدولة تعمل على مكافحة الفساد المالي و الجريمة.

عينة البحث	عجز الدولة في مكافحة الفساد المالي و الجريمة	الدولة تعمل على مكافحة الفساد المالي و الجريمة
500 مبحوث	475 فرد	25 فرد
النسبة المئوية %	95 %	05 %

<u>جدول رقم 16: يبين عجز الدولة في مكافحة الفساد المالي</u>

يتضح جليا أن نسبة الأغلبية تعتقد أو لديها ثقافة بأن الدولة عاجزة تماما أمام مكافحة الفساد الذي انتشر بشكل ملفت للانتباه ، وأصبح يخيف ليس الدولة وحدها ، وإنما حتى أفراد المجتمع بما فيهم عينة البحث الذين أرجعوا تنامي ظاهرة الجريمة مآلها عدم ردع كل من تسول له نفسه من التقرب إلى المال العام، حيث وجود الفائض المالي جعل الدولة تتساهل مع قضايا الاختلاس.

وبالتالي أصبح لدى أعضاء البحث قناعة بأن التساهل والتبديد للمال العام، نتيجته ضعف الرقابة وغياب أو ضعف للجهاز المسائلة.

<u>السؤال رقم 17:</u> هل ترى بأن "اللجنة الوطنية لمكافحة الفساد" سيكون لها دور في تقويض ظاهرة الجريمة؟

1- لها دور في تقويض ظاهرة الجريمة.

2- ليس لها دور في تقويض ظاهرة الجريمة.

عينة البحث	ليس لها دور في تقويض ظاهرة الجريمة	لها دور في تقويض ظاهرة الجريمة
500 مبحوث	475 فرد	25 فرد
النسبة المئوية %	95 %	05 %

<u>جدول رقم 17: يبين دور لجنة مكافحة الفساد</u>

توضح النسب الإحصائية بأن المواطن " الناخب " أصبح لا يثق في كل ما هو رسمي حيث ترى نسبة الأغلبية أن نتيجة للانتشار الفساد المالي ولظهور المافيا في المجتمع جعل المواطنين لا يثقون ، ولا يرون أن هذه اللجنة ستقدم شيء للمواطن ، حيث أن الفساد هو شامل ومنتشر في جسد كل مؤسسة ، وبالتالي فحجم الفساد هو شائك ولا لجنة ولا أي شيء تستطيع تقويضه .

وقد أبدى الرئيس السيد عبد العزيز بوتفليقة لدى إشرافه على افتتاح السنة القضائية الجديدة لسنة 2010 قلقه من أثر ظاهرة الجريمة والفساد على مسار التنمية بالبلاد، أوضح بوتفليقة في خطاب مقتضب بمناسبة تخريج دفعة من القضاة أن إصلاح العدالة ما هو إلا حلقة في سلسلة محاربة الآفات الاجتماعية ومظاهرها في المجتمع، وأن هذا الإصلاح تم تدعيمه بـ"مشاريع تنموية كبيرة في جميع الميادين تعود فائدتها على المواطنين في حياتهم وتقضي على جيوب الهشاشة باعتبارها أسبابا ومنافذ لانتشار الرذيلة و تنامي الجريمة في المجتمع. وذكر بوتفليقة في ذات السياق بإنشاء هيئة وطنية للوقاية من الفساد ومكافحته من أجل "إعطاء فعالية أكثر لعمل السلطة القضائية في محاربة الآفات الاجتماعية" ، مشيرا الى أنه تم دعم هذه الهيئة بأداة عملية متمثلة في ديوان مركزي لمحاربة الفساد فضلا عن إنشاء وتنصيب أقطاب قضائية ذات اختصاص إقليمي واسع لمتابعة ومحاكمة مرتكبي الجريمة المنظمة. وقال إن ظاهرة "الجريمة المنظمة بدأت تأخذ أبعادا خطيرة من شانها أن تعيق التنمية الوطنية وتضر بالاقتصاد الوطني". وطالب السلطة القضائية بمزيد من الفعالية لمحاربة الإجرام المنظم والفساد بكل أنواعه ومحاربة الآفات الاجتماعية الجزائر.

<u>السؤال رقم 18</u>: هل تؤمن بأن غياب المراقبة لها أثر في تنامي ظاهرة الجريمة ؟

1- غياب المراقبة ليس له دور في تنامي ظاهرة الجريمة.

2- غياب المراقبة له دور في تنامي ظاهرة الجريمة.

عينة البحث	غياب المراقبة ليس له دور في تنامي ظاهرة الجريمة	غياب المراقبة له دور في تنامي ظاهرة الجريمة
500 مبحوث	475 فرد	25 فرد
النسبة المئوية %	% 95	% 05

<u>جدول رقم 18: يبين غياب المراقبة وأثرها في تنامي ظاهرة الجريمة</u>

توضح النسب الإحصائية بأن المواطن" الناخب" يرى أن المراقبة هي الغائبة في النسق السياسي بحيث كلما كانت وظيفة مراقبة مبنية على أسس علمية ودقيقة كلما كانت الواقع السياسي يسير في اتجاه صحيح ، كلما كانت الجرائم التي تتميز بها الأحياء الشعبية أقل ارتكابا في النوع والكم .

حيث وظيفة المراقبة تتطلب مهارات، حيث تسمح المعرفة الجيدة للتعقيدات القانونية بإزالة التشوهات، وبالدخول بشكل أفضل للأهداف الحقيقية للسياسة التي لها بالضرورة شفافية تصريحات النوايا الرسمية، وتفترض المراقبة أيضا إمكانية الوصول إلى مصادر المعلومات.

الاستنتاج العام:

الاستنتاج العام:

على أساس النتائج التي توصلنا إليها يتضح لنا جليا بأن هناك تكامل بين الفرضية الأولى التي ترى بأن التمثيل السياسي يساهم في بلورة الجريمة، وتحققت الفرضية الثانية التي ترى بأن النسق السياسي له أثر في تنامي الجريمة.

فإجابات المبحوثين أكدت أن هناك تكامل في الرؤية والتصور حول تنامي ظاهرة الجريمة في حي الحمري، حيث لا وجود لآثار الممثلين السياسيين على أرض الواقع، بالإضافة إلى غياب كلي للنسق السياسي والذي أدى بدوره إلى ظهور وبلورة الجريمة في هذا الحي العتيق من مدينة وهران.

نستنتج أن الواقع السياسي في الجزائر، من خلال حي الحمري بوهران كنموذج للدراسة واقع مملوء بالفشل السياسي حيث أجمع تقريبا كل المبحوثين على أن الجريمة في تزايد مستمر وأن تساهل القضاء في حسم قضايا الاختلاسات، بالرغم من إنشاء لجنة وطنية لمكافحة الفساد التي كانت تهدف في الأساس إلى مكافحة الفساد المالي والممارسات الغير المشروعة والمشبوهة في الإدارة والاقتصاد والمؤسسات إلا أنها لم تغير الواقع .

حيث صرح السيد "أحمد محساس" رئيس لجنة الوطنية لمكافحة الفساد " أن الوضع لم يعد يطاق في أوساط المجتمع، مؤكدا أن التغاضي عن ذلك وحماية المحتالين والمجرمين بالسكوت عنهم ستكون له عواقب وخيمة في المستقبل قد تؤدي إلى غضب شعبي لا يمكن التحكم فيه وإلى عدم الاستقرار الدائم .

ويصف أعضاء اللجنة المفتوحة للانخراط والمشاركة الوضع في البلاد بغياب كلي لأبسط قواعد المراقبة الجيدة، ما سمح – حسب قولهم– لأفراد أن يتخذوا قرارات بدل المؤسسات المؤهلة لذلك وهو ما أدى إلى استفحال داء الرشوة والفساد .

الخـاتـمـة:

الخـاتـمـة:

وفي الختام، نستخلص مما سبق أن موضوع الواقع السياسي وأثره في تنامي ظاهرة الجريمة يعد من بين المواضيع التي شغلت الرأي العام والخاص، حيث تجسدت في الواقع كلا الفرضيتين، أي بالإضافة إلى ضعف التمثيل السياسي لمختلف شرائح المجتمع والذي خلق بدوره نوع من الخلط الفكري وعدم الثقة في السلطة السياسية، وبالتالي عدم الثقة بين الشعب والسلطة، والذي أدى في الأخير إلى خلق جو من اللااستقرار والفوضى، وبالتالي تنامي وتفشي الجريمة بشتى أنواعها.

لقد أصبح المنتخب السياسي يرى المواطن مجرد سلم يرتقي به إلى أعلى المناصب وتحقيق ما كان يحلم به، وذلك بتحقيق حياة الرغد والرفاهية، ويظهر ذلك جليا من خلال المشاريع المعطلة وتبديد المال العام، وما تنصيب رئيس الجمهورية لجنة وطنية لمكافحة الفساد إلا دليل على تفشي الجرائم، وبالتالي يمكن القول بأن الفرضية الأولى تحققت بنسبة كبيرة.

وهذا لا يعني أن النسق السياسي السائد حاليا، هو عامل مهم في تخفيف ظاهرة الفساد المالي حيث كثيرا ما نتفاجأ بمن نهبوا ثروات الشعب لا تتخد أي عقوبات صارمة ضدهم وفي بعض الأحيان تصدر قرارات من العدالة لا تتلاءم وفق حجم الفساد المالي المرتكب من طرف الممثلين المنتخبين، وبالتالي هناك شرخ واضح في النسق السياسي.

وفي الأخير، نود طرح التساؤل التالي ما المنهجية التي ستعمل بها اللجنة الوطنية لمكافحة الفساد من أجل خلق صرامة على كل من تسول له نفسه تبديد المال العام.

هذا العمل عويص ونادر في البحوث السوسيولوجية، معقد وجد متشعب، ولهذا يتطلب تعمق أكثر فأكثر، ونظرا للصعوبة فهو يستحق التعمق فيه أكثر لكي يصبح له طابع مفيد أكثر.

المراجع:

قائـمـة الـمـراجـع

قائمة المراجع باللغة العربية :

كتب في علم الإجتماع السياسي:

1- إبراش (إبراهيم)، علم الاجتماع السياسي، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن . 1998

2- الجوهري (عبد الهادي)، دراسات في العلوم السياسية و علم الاجتماع السياسي، الدار الجامعية الجريدة للنشر، إسكندرية، مصر، 2000.

3- السويدي (محمد)، علم الاجتماع السياسي؛ ميدانه وقضاياه، ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر، 1998.

4- الظاهر الأسود (شعبان)، علم الاجتماع السياسي، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة الطبعة الثانية، عمان، سنة 2000.

5- برو (فيليب)، علم الاجتماع السياسي، ترجمة محمد عرب صاصيلا ، المؤسسة الجامعية للدرسات ، لبنان ، 1998.

6- سويم (العزي)، المفاهيم السياسية المعاصرة ودول العالم الثالث، المركز الثقافي العربي 1997.

7- عاطف (أحمد فؤاد)، علم الإجتماع السياسي، دار المعرفة الجامعية ،الإسكندرية، مصر 1995.

كتب في علم السياسة:

8- الخطيب (نعمان)، الأحزاب السياسية ودورها في أنظمة الحكم المعاصرة، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2003.

9- المغيربي (محمد زاهي بشير)، العرب بين ثقافة التسلط وثقافة الديمقراطية ، مجلة ليبيا اليوم جامعة قار يونس، ليبيا، 2005.

10- الهاشمي (طارق)، الأحزاب السياسية، شركة الطبع والنشر الأهلية، العراق، 1987.

11- بسيوني (إبراهيم حمادة)، "السلوك الاتصالي ومصداقية الفعالية السياسية لدى الرأي العام"، مركز البحوث والدراسات السياسية، مصر، جامعة القاهرة ، 1995 .

12- بن طاهر (علي)، الثقافة السياسية ومسألة الديمقراطية التعددية في الجزائر(1989 – 1992)، رسالة ماجستير، كلية العلوم السياسية والإعلام، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر، 2001 ، ص 82.

13- سلطان (زكي إبراهيم)، نظم المعلومات و استخدام الحاسب الآلي، دار المريخ للنشر الرياض، سنة 1985.

14- صعب (حسن)، علم السياسة، دار العلم للملايين، الطبعة الأولى، بيروت، سنة 1985.

15- غالي (بطرس)، الاشتراكية الديمقراطية، مؤسسة الأهرام، مصر، 1980.

قواميس:

16- دريدريكو (بودون)، المعجم النقدي لعلم الاجتماع، ترجمة سليم حداد، الطبعة الأولى ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1986.

المجلات:

17- كوتري (جون ماري)، "مقدمة في الاتصال. ترجمة: الطاهر بن خرف الله، المجلة الجزائرية للاتصال، العدد 04، 1990.

كتب في القانون:

18- نجيب حسن (محمد)، شرح قانون العقوبات؛ القسم العام، دار النهضة، القاهرة، 1977.

كتب حول الجريمة:

19- السملوطي (محمد نبيل التوفيق)، الدراسة العلمية للسلوك الإجرامي، دار الشروق السعودية، 1993.

20- العيسوي (عبد الرحمان)، دوافع الجريمة، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، لبنان الطبعة الأولى، 2004.

21- حسن ساعاتي (سامية)، الجريمة والمجتمع، المكتبة أنجلو ساكسونية، دار الفكر العربيالطبعة الثالثة، مصر، 2002.

22- عارف (محمد)، الجريمة في المجتمع، نقد منهجي لتفسير السلوك الإجرامي، المكتبة أنجلو مصرية، دار الفكر العربي، الطبعة الثالثة، 2002.

23- عبد الحميد (محمد)، دراسات الجمهور في بحوث الإعلام، عالم الكتاب، القاهرة، مصر سنة 1993.

24- مصطفى (محمد أمين) ، مبادئ علم الاجرام ، الدار الجامعية الجريدة للنشر، إسكندرية مصر، 1996.

قائمة المراجع باللغات الأجنبية :

كتب في المنهجية:

25- Anger (Maurice), Initiation pratique à la méthodologie des sciences humaines, éd : Casbah, Alger, 1997.

26- Boudon (Raymond), Les méthode en sociologie, coll. : Approches, éd : Casbah, Alger, 1998.

27- Durkheim (Emile), Les régles de la méthode sociologique, P.U.F, Paris, 1977.

كتب علم الإجتماع:

28- Megherbi (Abdelghani),La culture et la personnalité dans la société algérienne de Massinissa à nos jours, Librairie – Edition du Parti, Alger, 1977.

29-Megherbi (Abdelghani),La pensée sociologique d'IBN Khaldoun. Libraire: Harmattan ,PARIS, France ,1983.

كتب علم الإجتماع السياسي:

30- Bordieu (Pierre), Interventions, Paris PUF 2010.

31- Dennis (Bernard) et Lecompte (Patrick), Sociologie du politique , presse universitaire de Grenoble, France , 1999.

32- Durkheim (Emile), Sociologie et philosophie, Paris PUF 2010.

33- Duverger (Maurice) , Les partis politiques , Armand Colin , Paris, France, 1973.

34- Greenstein (Fred) : Political socialization, International Encyclopedia of the social sciences, 1986.

35- Key (V.o.), Politics, parties, and pressure group, Thomas Crowell, Co. 1998.

36- Langton (Kenneth), Political socialization, Boston: Little Brown, 1969.

37- Mayer (Nonna) et Pétrinaux (Pascal), Les comportements politiques , Paris , Armond colin , 1992.

38- Norman (Adler) and Harrington (Charles) ads، The learning of political behavior، New York Foilsman،USA, 1976.

39- Sumpf (Joseph), Hugues (Michel), Dictionnaire de sociologie, Larousse, Paris, 1973.

40- Veber (Max) , Le savant et le politique, Trad fse ,Paris PLON 1975.

41- Wigni (Pierre) , Droit Constitutionnel - Principe et droit Positif, Etablissement Emile Bruyant, Bruxelle, 1992.

42- Yefsah (Abdelkader), La question du pouvoir en Algérie. Algérie : édition ENAP, 1990.

الملاحق:

استمارة بحث بعنوان:

" الواقع السياسي و أثره في تنامي ظاهرة الجريمة "

أعزائي المبحوثين يسرنا أن تقبلوا المساهمة في هذا العمل العلمي، والذي يندرج هذا البحث في إطار تحضير رسالة الماجستير في علم الإجتماع حول الموضوع المذكور أعلاه.

المعلومات المتحصل عليها من الإستمارة تستعمل فقط لأغراض علمية.

إن نجاح هذا البحث يتوقف على مدى تعاونكم معنا من خلال الإجابة بجدية على أسئلة الإستمارة.

نرجو الإجابة على كل سؤال بوضع علامة (X) أمام الإجابة المناسبة، مع الإنتباه للحالات والملاحظات التي يقترحها كل سؤال.

ولكم منا جزيل الشكر على تعاونكم معنا ومساهمتكم في إنجاح هذا البحث.

استمارة البحث

السؤال رقم 01: هل يمكن لك أن تخبرنا ماهي الدوافع الحقيقية التي جعلتك تنتخب ؟

1 - رغبة في تجنب الأمور الإدارية.

2- رغبة في تحسين الأوضاع الاقتصادية و الاجتماعية.

السؤال رقم 02: هل ترى بأن حي حمري على سبيل المثال هو:

1 - في تحسن بالمقارنة مع السنوات الماضية في مجال الأمن وانتشار الجريمة.

2- هي تسير نحو الأسوأ.

السؤال رقم 03 : هل ازدياد الجريمة في الحي في نظرك راجع إلى ؟

1- يرجع ذلك إلى المنتخبين.

2- إلى أسباب أخرى.

السؤال رقم 04 : هل أنت راضي عن سلوك المنتخبين ؟

1- راضي عن سلوك المنتخب.

2- غير راضي عن سلوك المنتخب.

السؤال رقم 05: هل لديك ثقة في المنتخبين المحليين ؟

1 - ليس لدي ثقة.

2- لدي ثقة .

السؤال رقم 06: هل ترى بأن الحي الذي تقطن فيه، سيتحسن نوعا ما ؟

1- وجود أمل في التحسن.

2- عدم وجود أمل في التحسن.

السؤال رقم 07:هل ترى أن الأحزاب السياسية التي فازت بأصوات الحي تمثل مطامحه ؟

1- لا تمثل مطامح سكان الحي.

2 – تمثل مطامح سكان الحي.

السؤال **رقم 08** : هل تحقق الأحزاب السياسية رغبات المواطنين ؟

1- الأحزاب السياسية تحقق رغبات المواطنين.

2- الأحزاب السياسية لا تحقق رغبات المواطنين.

السؤال رقم 09: هل سلوك المنتخبين له انعكاس في تنامي ظاهرة الجريمة ؟

1- له انعكاس في تنامي ظاهرة الجريمة.

2- ليس له انعكاس في تنامي ظاهرة الجريمة.

السؤال رقم 10:هل تحمل أسباب بروز الجريمة وارتفاع نسبتها إلى غياب جهاز المساءلة؟

1- أسباب بروز الجريمة راجع إلى المنتخبين.

2- غير راجع إلى المنتخبين.

السؤال رقم 11 : هل زادت نسبة الجريمة في حييكم ؟

1- زادت الجريمة في الحي.

2- لم تزد نسبة الجريمة.

السؤال رقم 12: هل ترى بأن أسباب تأخر المشاريع راجع إلى سوء التسيير وهل له انعكاس على بروز ظاهرة الجريمة ؟

1 – سوء التسيير له انعكاس على بروز ظاهرة الجريمة.

2 – سوء التسيير ليس له انعكاس على بروز ظاهرة الجريمة.

السؤال رقم 13: هل سوء تسيير راجع إلى:

1– عدم وضع الرجل المناسب في المكان المناسب.

2– إلى نقص الخبرة، كيف ذلك ؟

السؤال رقم 14: هل ترى بوجود علاقة بين تفاقم ظاهرة الجرائم والفساد المالي ؟

1 – توجد علاقة بين تفاقم ظاهرة الجرائم والفساد المالي.

2– عدم وجود علاقة بين تفاقم ظاهرة الجرائم والفساد المالي.

السؤال رقم 15: هل ترى أن فساد المسؤولين المنتخبين وتساهل القضاء اتجاههم زاد في تنامي الجريمة في المجتمع ؟

1– فساد المسؤولين وتساهل القضاء زاد في تنامي الجريمة.

2– ليس له علاقة بفساد المسؤولين وتساهل القضاء.

السؤال رقم 16:هل ترى بأن الحكومة عجزت في مكافحة الفساد المالي ومكافحة الجريمة؟

1 – عجز الدولة في مكافحة الفساد المالي والجريمة.

2– الدولة تعمل على مكافحة الفساد المالي و الجريمة.

السؤال رقم 17: هل ترى بأن "اللجنة الوطنية لمكافحة الفساد" سيكون لها دور في تقويض ظاهرة الجريمة؟

1- لها دور في تقويض ظاهرة الجريمة.

2- ليس لها دور في تقويض ظاهرة الجريمة.

السؤال رقم 18: هل تؤمن بأن غياب المراقبة لها أثر في تنامي ظاهرة الجريمة ؟

1- غياب المراقبة ليس له دور في تنامي ظاهرة الجريمة.

2- غياب المراقبة له دور في تنامي ظاهرة الجريمة.

تنصيب اللجنة الوطنية لمكافحة الرشوة قريبا بعد عامين من الانتظار وحل ديوان مكافحة الفساد مراد محامد الشروق اليومي : 26 – 10 – 2008

ينصب رئيس الجمهورية خلال الأيام القادمة اللجنة الوطنية لمكافحة الرشوة خلفا للديوان الوطني لمكافحة الرشوة الذي تم حله قبل عامين، وسيتشكل أعضاء هذه اللجنة من شخصيات مستقلة وقضاة متخصصين في مكافحة الرشوة وأعضاء من مجلس المحاسبة تلقوا تكوينا في هذا المجال.

ويأتي تأخر السلطات العمومية في الإعلان عن اللجنة الوطنية لمكافحة الرشوة وتعيين رئيس له بالرغم من صدور المرسوم التنفيذي الخاص بإنشاء هذه الهيئة، وبعد عامين من حل الديوان الوطني لمكافحة الرشوة، وهو ما تقره هيئة الأمم المتحدة التي أوصت بإنشاء لجان محلية أو وطنية لمكافحة الرشوة، وهو الأمر الذي اتخذته عدة دول عربية كاليمن التي أعلن فيها عن حرب كبيرة ضد الرشوة والفساد، كما أن الجزائر صادقت على اغلب الاتفاقيات المتعلقة بمكافحة الرشوة كان آخرها سنة 2004م.

في نفس الإطار قامت وزارة العدل بإجراء تربصات لعشرات القضاة في مجال مكافحة الرشوة، كما أرسلت بعضهم إلى فرنسا والولايات المتحدة الأمريكية للتكوين في هذا المجال، وقد تحصل عشرة قضاة على منح طويلة المدى للتكوين في مجال مكافحة الفساد، كما أن الجزائر أقرت قانونا جديدا لمكافحة الفساد والذي شرع بالعمل فيه بداية من سنة 2006 م.

وكانت منظمة "شفافية دولية" ترانسبرنسي أنترناشيونال، في تقرير لها صدر قبل 15 يوما، أشارت الى أنّ مكافحة الرشوة "لاتزال محتبسة" في الجزائر، وصنفت شفافية دولية

الجزائر في المرتبة الـ92، حيث نالت الجزائر مؤشر "3.2 على 10"، وأتت الجزائر عاشرة بين 18 دولة عربية في تحليل لمستوى آفة الرشوة عبر 180 بلدا، إذ تقدمت تونس في المركز (62) ثمّ المغرب (المرتبة 80) وأخيرا ليبيا (المرتبة 131)، علما أنّ سلم المؤشر المعتمد يقوم على منح علامة (10) التي تعني نظيف جدا، و(0) التي تعني فاسد جدا.

ويعتبر القطاع المالي أكبر القطاعات انتشارا للفساد المالي في الجزائر حسب تقارير قضائية، يليه القطاع الصحي الذي يعتبر أيضا من القطاعات الأكثر استفحالا لمظاهر الفساد والرشوة في الجزائر، أو كما تسميه التقارير ب "الممارسات المالية الشاذة"، ووصف قطاع الصحة بأكثر انتشار ل"مظاهر الاختلاس والسرقة والابتزاز" في تسيير أموال الصحة العمومية في الجزائر خلال السنوات الأخيرة.

كما تشير التقارير إلى جملة التجاوزات والخروقات المسجلة في الصفقات العمومية، حيث سجلت عدة فضائح مالية، مثل تلك التي هزت صندوق الامتياز الفلاحي، وكذا أخرى تسبب بها من عرّفها بـ "مافيا الدواء ."